دور المناطق الحرة فى التأثير

على أداء الميزان التجاري المصرى

خلال الفترة من 2010 الى 2021

مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية

The role of Free Zones in influencing the performance of the Egyptian trade balance during the period from 2010 to 2021 with application on the Public Free Zone of Alexandria

دكتور جلال جويده القصاص

مدرس الاقتصاد والمالية العامة بالمعهد المصرى العالى لأكاديمية الاسكندرية للادارة والمحاسبة

مستخلص :

- يعتبر الميزان التجاري المؤشر الاقتصادى الأهم لمدى النمو الاقتصادى للدولة ومدى كفاءتها فى التعامل مع التجارة الدولية من خلال القدرة على التصدير ، فالفائض فى الميزان التجارى يعنى قدرة الدولة على سداد التزاماتها والحصول على ماتحتاج اليه من سلع وخدمات وتكنولوجيا من الخارج ، وهو يمثل الفرق بين قيمة واردات وصادرات الدولة من السلع الملموسة ، وصافى الميزان التجاري مطابق للفرق بين إنتاج الدولة والطلبها المحلي ، أى الفرق بين السلع التي تنتجها الدولة وتقوم بتصديرها الى الخارج (الصادرات) والسلع التى تستوردها من الخارج (الواردات) ، ومن ثم قدرتها على توفير رصيد كاف من النقد الأجنبى من أجل تغطية مدفوعاتها الى الخارج ، ومن ثم فقد نشأت فكرة إنشاء مناطق حرة داخل إقليم الدولة نظريا ولكنه خارج إقليم الدولة واقعيا ، حيث فى المناطق الحرة يتمكن رأس المال الأجنبى من الاستثمار المباشر دون التأثر بالعوامل الداخلية للدولة والتى تؤثر على قدرة وحرية رأس المال الأجنبى على الاستثمار والتصدير، حيث المنطقة الحرة لا تخضع للقيود التعريفية وغير التعريفية على صادراتها وارداتها ، ومن ثم يكون للمشروعات الاستثمارية حرية الدخول والانتاج والتصدير بلا قيود ، وفى هذا البحث بعنوان : دور المناطق الحرة فى التأثير على أداء الميزان التجاري المصرى خلال الفترة من 2010 الى 2021 مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية ، سوف نحاول الوقوف على المناطق الحرة فى مصر ، ودور هذه المناطق فى التأثير على صافى الميزان التجارى خلال الفترة (2010 / 2021) ، هذا وقد إخترنا المنطقة الحرة العامة بالعامرية بالاسكندرية (كمثال تطبيقى) نظرا لقربها وتبعيتها لمينائى الاسكندرية والدخيلة بإعتبارهما من أكبر الموانئ البحرية فى جمهورية مصر العربية .

- **الكلمات المفتاحية : المناطق الحرة ، الميزان التجارى ، الصادرات والواردات .**

- **Abstract**

The trade balance is the most important economic indicator for the extent of the country's economic growth and its efficiency in dealing with international trade through the ability of export, The surplus in the trade balance means the country's ability to pay its obligations and obtain what it needs of goods, services and

technology from abroad, which represents the difference between the value of The state's imports and exports of physical goods, and the net of trade balance is identical to the difference between the state's production and its domestic demand, that is, the difference between the goods that the state produces and exports abroad (exports) and the goods it imports from abroad (imports), and thus its ability to provide an enough balance of foreign cash in order to cover its payments abroad , Therefore, the idea of creating free zones within the state's region arose in theory, but outside the state's region in reality, where in the free zones, foreign capital can direct investment without being affected by the internal factors of the state that affect the ability and freedom of foreign capital on investment and export, where the free zone is not subject to tariff and non-tariff restrictions on its exports and imports, and therefore investment projects are free unrestricted entry, production and export, in this research entitled: The role of Free Zones in influencing the performance of the Egyptian trade balance during the period from 2010 to 2021 with the application on the public free zone in Alexandria, we will try to identify the free zones in Egypt, and the role of these zones in activating exports and then the extent of the effect on the net trade balance, during the period (2010/2021), and we chose the general free zone in Amreya in Alexandria (as an applied example) due to its proximity and dependence on the customs of Alexandria and Dekheila and its nearest to the largest sea port in the Arab Republic of Egypt.

.1- مقدمة:

يعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات على قوة إقتصاد الدولة وقدرته على تحقيق فائض إقتصادى يسهم فى زيادة معدلات النمو ، ومن ثم تحقيق زيادة مضطردة فى رصيد الإحتياطى النقدى من العملات الإرتكازية ، ومن بين أهم مكونات ميزان المدفوعات ؛ الحساب الجارى والذى يتضمن الميزان التجاري والذى يمثل الفرق بين قيمة واردات وصادرات الدولة من السلع الملموسة ، كما يتضمن ميزان الخدمات من السلع غير الملموسة ، بالإضافة الى التحويلات من جانب واحد (كالمنح والمساعدات وتحويلات العاملين بالخارج) ، هذا ، ويعد صافى الميزان التجاري (رصيد الميزان التجارى) مطابقا للفرق بين إنتاج الدولة وطلبها المحلي (الفرق بين السلع التي تنتجها الدولة وتقوم بتصديرها الى الخارج (الصادرات)، والسلع التي تشتريها الدولة وتقوم بإستيرادها من الخارج (الواردات) ، و يتأثر الميزان التجارى وحركة الصادرات والواردات ببعض العوامل من أهمها :

1- تقلبات أسعار الصرف للعملة المحلية فى مقابل العملات الأجنبية.
2- القيود التعريفية : مثل الضرائب أو الرسوم الأحادية أو الثنائية أو متعددة الأطراف على الصادرات والواردات .
3- القيود غير التعريفية : مثل القيود الكمية (كالحصص) .
4- القيود المتعلقة بمعايير الصحة والبيئة والإستدامة.
5- القيود المفروضة على تحويلات رؤوس الأموال والأرباح الى الخارج.
6- معدلات الاستثمار التى تؤثر على حجم الإنتاج خاصة الانتاج الموجه للتصدير والإحلال محل الواردات .

ولما كانت العوامل المذكورة تؤثر فى قدرة الدولة على التصدير ، ومن ثم قدرتها على توفير رصيد كاف من النقد الأجنبى من أجل تغطية قدرتها على سداد المدفوعات الى الخارج ، ومن ثم فقد نشأت فكرة إنشاء مناطق حرة داخل إقليم الدولة نظريا ولكنها خارج إقليم الدولة واقعيا ، حيث فى المناطق الحرة يتمكن رأس المال الأجنبى من الاستثمار المباشر دون التأثر بالعوامل الداخلية للدولة والتى تؤثر على قدرة وحرية رأس المال الأجنبى على الاستثمار والتصدير ، حيث المنطقة الحرة لا تخضع للقيود التعريفية وغير التعريفية على صادراتها وواردتها ، ومن ثم يتاح للمشروعات الاستثمارية حرية الدخول والانتاج والتصدير بلا قيود ، وفى هذا البحث بعنوان : دور المناطق الحرة فى التأثير على أداء الميزان التجاري المصرى خلال الفترة من 2010 الى 2021 مع

التطبيق على المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية ، سوف نحاول الوقوف على المناطق الحرة فى مصر ، ودور هذه المناطق فى التأثير على صافى الميزان التجارى ، وذلك خلال الفترة (2010 / 2021) ، وقد إخترنا هذه الفترة بالذات نظرا لعدة إعتبارات منها :

1- أنها تبدأ بسنة 2010 التى تتضمن خاتمة فترة حكم الرئيس حسنى مبارك ووضوح أثار وثمار سياسات الاصلاح الاقتصادى التى تمت فى عهده خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها ، كما أنها السنة السابقة مباشرة على ثورة 25 يناير 2011 .
2- أنها تتضمن الفترة التى قامت فيها ثورة 25 يناير 2011 ، بما لها من آثار اقتصادية .
3- أنها تتضمن عام 2016 الذى تم فيه تعويم سعر صرف الجنيه المصرى .
4- أنها تتضمن فترة جائحة كورونا عام 2019 وما بعدها وآثارها الاقتصادية المتمثلة فى الركود التضخمى .

هذا وقد إخترنا المنطقة الحرة العامة بالعامرية بالاسكندرية (كمثال تطبيقى) نظرا لقربها وتابعيتها لمينائى الاسكندرية والدخيلة بإعتبارهما من أكبر الموانئ البحرية فى جمهورية مصر العربية .

1 -2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى الوقوف على دور ومدى مساهمة المناطق الحرة فى توازن الميزان التجارى المصرى من خلال تنشيط الصادرات ، حيث نشأت فكرة إنشاء مناطق حرة فى الأساس لكى يتمكن رأس المال الأجنبى من الاستثمار المباشر دون التأثر بالعوامل الداخلية للدولة والتى تؤثر على قدرة وحرية رأس المال الأجنبى على الاستثمار والتصدير ، حيث المنطقة الحرة لا تخضع للقيود التعريفية وغير التعريفية على صادراتها وارداتها – كما أسلفنا - ومن ثم يكون للمشروعات الاستثمارية حرية الدخول الى مجال الاستثمار والانتاج والتصدير بلا قيود ، وفى هذا البحث بعنوان : أثر المناطق الحرة على أداء الميزان التجاري المصرى خلال الفترة من 2010 الى 2021 مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية ، سوف نحاول الوقوف على المناطق الحرة فى مصر ، ودور هذه المناطق فى التأثير على صافى الميزان التجارى ، وذلك خلال الفترة (2010 / 2021) ، هذا ، وتتمثل المشكلة فى هذا البحث فى أن الميزان التجارى المصرى يعانى من عجز مزمن وشبه دائم بالنسبة للفرق

بين الصادرات والواردات ، حيث لا تغطى الصادرات سوى حوالى 20 % من الواردات ، وهذا يؤدى الى عجز مستمر فى الاحتياطى النقدى من العملات الارتكازية ، ومن ثم تلجأ الدولة الى الاقتراض المستمر لتغطية عجز الموازنة العامة من جهة وعجز الميزان التجارى من جهة أخرى (وهو مايطلق عليه فى الأدب الإقتصادى : العجز المزدوج) ، مع الأخذ فى الاعتبار مدى تأثر الميزان التجارى بالتغير فى سعر صرف العملة المحلية ، وإنخفاض معدلات الاستثمار المباشر ، ومن ثم كان لابد من إنشاء مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، وتشغيل الأيدى العاملة ، ومن ثم رفع القدرة التصديرية للدولة المصرية ، ومن ثم تسعى هذه الدراسة الى البحث فى مدى مقدرة المناطق الحرة فى مصر على المساهمة فى علاج العجز فى ميزان التجارة ومدى فاعليتها فى سد ثغرة من ثغرات انخفاض معدل الصادرات ، ومن ثم قدرتها على توفير رصيد كاف من النقد الأجنبى من أجل تغطية قدرة الدولة على سداد مدفوعاتها الى الخارج ، مع الإشارة الى تحفظ الباحث على إعتبار صادرات المناطق الحرة إلى داخل البلاد ضمن إجمالى صادرات مصر الى الخارج ، بل يعتبرها ضمن الواردات المصرية ، وكذلك تحفظ الباحث على إعتبار صادرات السوق المحلى إلى المناطق الحرة ضمن صادرات الدولة إلى الخارج ، لأنها ببساطة داخل إقليم الدولة ، هذا وسوف تتركز الدراسة على المناطق الحرة فى مصر كافة ، مع إختيار المنطقة الحرة العامة بالعامرية بالاسكندرية كمثال تطبيقى.

1 – 3 أهمية الدراسة:

1 -3-1 الأهمية النظرية : تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث فى أن الميزان التجارى المصرى يعانى من عجز مزمن وشبه دائم يتمثل فى البون الشاسع بين الصادرات والواردات ، وهذا مما يؤدى الى عجز مستمر فى الإحتياطى النقدى من العملات الارتكازية ، ومن ثم تلجأ الدولة من أجل تغطية عجز الموازنة العامة الى الإقتراض المستمر من السوقين الداخلى والخارجى ونادي لندن وباريس وصندوق النقد الدولى ، حيث يفرض هذا الأخير على مصر شروطاً متشددة مما ينعكس على الحياة المعيشية للمواطنين ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار مدى تأثر الميزان التجارى بالتغير فى سعر صرف العملة المحلية ، وبالقيود التعريفية وغير التعريفية ، وبإنخفاض معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر ، ومن ثم لجأت مصر الى إنشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، وذلك لزيادة معدلات تشغيل الأيدى العاملة ، ورفع المقدرة التصديرية المصرية الى الخارج ، ولكن مايلفت الإنتباه هنا هو إستمرار العجز المزمن والدائم فى الميزان التجارى ، ومن ثم تسعى هذه الدراسة الى البحث فى مدى مقدرة المناطق الحرة فى مصر على المساهمة فى علاج هذا العجز وسد ثغرة من ثغرات انخفاض معدل الصادرات ، ومن ثم قدرتها على توفير رصيد كاف من

النقد الأجنبى من أجل تلبية حاجة الدولة إلى سداد مدفوعاتها الى الخارج ، بحيث تغطى الدراسة الفترة من 2010 الى 2021 .

1-3-1 الأهمية العملية : أن يتم خلال فترة الدراسة (2010 – 2021) مايلى :

1-2-3-1 إمكانية تحديد حجم الصادرات من المناطق الحرة الى السوق المحلى.

1-2-3-2 إمكانية تحديد حجم الواردات من السوق المحلى الى المناطق الحرة.

1-2-3-3 إمكانية تحديد حجم االصادرات من المناطق الحرة الى خارج مصر.

1-2-3-4 إمكانية تحديد حجم الواردات من خارج مصر الى المناطق الحرة .

1-2-3-5 إمكانية تحديد نسبة االصادرات من المناطق الحرة الى اجمالى الصادرات المصرية.

1-2-3-6 إمكانية تحديد نسبة الواردات الى المناطق الحرة الى إجمالى الواردات المصرية .

1-2-3-7 إمكانية تحديد مدى مساهمة المناطق الحرة فى إجمالى الصادرات المصرية .

1-2-3-8 إمكانية تحديد نسبة الواردات من داخل البلد الى المناطق الحرة الى إجمالى الصادرات المصرية.

1-2-3-9 إمكانية تحديد نسبة الصادرات من المناطق الحرة الى داخل البلد إلى حجم الواردات المصرية .

1-2-3-10 إمكانية تحديد حجم الصادرات من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى.

1-2-3-11 إمكانية تحديد حجم الواردات من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية .

1-2-3-12 إمكانية تحديد نسبة صادرات المنطقة الحرة بالاسكندرية الى إجمالى صادرات المناطق الحرة فى مصر .

1-2-3-13 إمكانية تحديد نسبة واردات المنطقة الحرة بالاسكندرية الى اجمالى واردات المناطق الحرة فى مصر .

4-1 أهداف الدراسة:

1- 4 - 1 قياس حجم الصادرات من المناطق الحرة الى السوق المحلى (تعتبر من وجهة نظر الباحث واردات).

1- 4 - 2 قياس حجم الواردات من السوق المحلى الى المناطق الحرة (لا تعتبر من وجهة نظر الباحث صادرات) .

1- 4 - 3 قياس حجم االصادرات من المناطق الحرة الى خارج مصر.

1- 4 – 4 قياس حجم الواردات من خارج مصر الى المناطق الحرة .

1- 4 – 5 قياس نسبة الصادرات من المناطق الحرة الى إجمالى الصادرات.

1- 4 – 6 قياس نسبة الواردات الى المناطق الحرة الى إجمالى الواردات.

1- 4 – 7 قياس مساهمة المناطق الحرة فى إجمالى الصادرات للخارج .

1- 4 – 8 قياس مساهمة الواردات من داخل البلد الى المناطق الحرة فى الصادرات (لا تعتبر صادرات من وجهة نظر الباحث) .

1- 4 – 9 قياس مدى مساهمة الصادرات من المناطق الحرة الى داخل البلاد فى حجم الواردات (لأنها تعتبر من وجهة نظر الباحث واردات الى داخل البلد) .

1- 4 – 10 قياس حجم الصادرات من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى ، (تعتبر من وجهة نظر الباحث واردات الى داخل البلد) .

1- 4 – 11 قياس حجم الواردات من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية (لا تعتبر صادرات من وجهة نظر الباحث) .

1-4– 12 تصفية الميزان التجارى وفقا لما ورد فى البنود الأربعة السابقة .

1-4-13 قياس نسبة مساهمة صادرات المنطقة الحرة بالاسكندرية الى اجمالى صادرات المناطق الحرة .

1- 4 – 14 قياس نسبة مساهمة واردات المنطقة الحرة بالاسكندرية الى اجمالى واردات المناطق الحرة .

1- 4 – 15 قياس مدى تحسن أو تدهور أداء المناطق الحرة من حيث الأثر على صافى الميزان التجارى المصرى وذلك خلال فترة الدراسة .

16-4-1 ستتم عمليات القياس والتحليل على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (2010 – 2021) ، والوقوف بالتالى على النتائج المستقاة من الدراسة.

5-1 فروض الدراسة:

1-5- 1 أنه - فى البداية - يلزم التعرف على وضع الحساب الجارى على أساس أن الميزان التجارى أحد مكوناته .

2-5-1- أن توازن الميزان التجارى يتم من خلال التساوى بين قيمتى الصادرات والواردات السلعية .

3 –5-1 أن صادرات وواردات المناطق الحرة (من والى الخارج) تساهم فى تحديد رصيد الميزان التجارى.

4 -5-1 أن واردات المناطق الحرة من الخارج هى التى تعتبر فعليا جزءاً من إجمالى الواردات ، وأن صادرات المناطق الحرة الى الخارج هى التى تعتبر فعليا جزءاً من إجمالى الصادرات.

5-5-1 أن صادرات المناطق الحرة الى داخل البلد لاتحتسب ضمن صادرات هذه المناطق ، لأنها تقع داخل حدود هذا البلد ، وأن واردات المناطق الحرة من داخل البلد لاتحتسب ضمن صادرات هذا البلد.

6-5-1 أن الدراسة ستتم على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (2010 – 2021) مع إدخال المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية فى مرمى الدراسة كمثال تطبيقى للمناطق الصناعية والتجارية .

6-1 حدود الدراسة :

1-6-1 **الحدود المكانية :** سيتم دراسة حالة مصر

2-6-1 **الحدود الزمانية :** ستتم الدراسة على الميزان التجارى المصرى خلال الفترة من (2010 – 2021) .

7-1 منهج الدراسة:

سيتم إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي ، حيث الاعتماد على توصيف الظاهرة كما وكيفا ثم تحليلها مما يفضى الى الوصول الى نتائج تفتح الطريق نحو الإلمام بكافة جوانب الظاهرة من حيث إيجابياتها ومثالبها ، مع قياس نسب مساهمة

المناطق الحرة فى حجم الصادرات المصرية ، وقياس مدى مساهمة المناطق الحرة فى حجم الواردات المصرية ، وقياس مدى مساهمة المنطقة الحرة بالاسكندرية فى اجمالى صادرات وواردات المناطق الحرة فى مصر، وقياس مدى تحسن أو تدهور أداء المناطق الحرة من حيث الأثر على صافى الميزان التجارى المصرى وذلك خلال فترة الدراسة .

2- المناطق الحرة والميزان التجارى فى الأدب الاقتصادى :

المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة يدخل ضمن حدودها ويخضع لسلطتها الإدارية ، ويتم التعامل فيها وفقا لاحكام ضريبية وجمركية ونقدية خاصة ، وتلعب المناطق الحرة دوراً هاماً في تسهيل التجارة الدولية ، حيث تعمل هذه المناطق على جذب الإستثمار المحلى والأجنبى المباشر ، وذلك عبر ماتقدمه من ضمانات وحوافز إستثمارية تمكن المستثمرين من زيادة القدرة التنافسية لمشروعاتهم ومن ثم يمكنهم تحقيق أكبر قدر من الأرباح ، وقد أدى ذلك إلى زيادة اهتمام الدول بإنشاء وتنمية المناطق الحرة الاقتصادية والصناعية ومناطق تجهيز الصادرات ، فقامت بتسخير الإمكانيات المادية والبشرية وأعدت البيئة التشريعية من أجل تقديم ضمانات وحوافز للاستثمار من أجل جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة ، خاصةً تلك التى تستثمر في الأنشطة الاقتصادية الموجهة للتصدير أو الإحلال محل الواردات. (القصاص – 2018).

2-1 المناطق الحرة :

2-1-1 نشأة المناطق الحرة وتطورها:

تعود فكرة المناطق الحرة إلى عصر الامبراطورية الرومانية حيث أقيمت هذه المناطق بغرض جذب التجارة الدولية العابرة، وكانت هذه المناطق تقام في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية وتقتصر أنشطتها على تموين وشحن السفن ، وأول منطقة حرة معروفة تاريخيا هي جزر "ديلوس" في بحر إيجة ، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الامبراطورية.

ومنذ عدة قرون خلت ، استغلت الدول الاستعمارية مستعمراتها لإنشاء مناطق حرة فيها ، وذلك بغرض جذب التجارة الدولية العابرة للحدود إلى هذه المناطق من أجل شحن منتجات هذه المستعمرات وتصديرها ، ومن الأمثلة على ذلك شركة الهند الشرقية التى أنشأتها بريطانيا العظمى فى بلاد الهند ، والمنطقة

الحرة في سنغافورة التي أنشئت فى عام 1819م، وكذلك المنطقة الحرة في هونغ كونغ التي أنشئت فى عام 1842م.

ومع النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بطريقة متسارعة ، وكان الاستخدام الأغلب للمناطق الحرة فى ذاك الوقت تتمثل في كونها مراكز لتخزين السلع والبضائع من أجل إعادة التصدير .

ومنذ أواخر الخمسينات فى القرن الماضي ، بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب ، بل يعتمد على الصناعات التصديرية، أي يتم العمل على جذب الاستثمارات الدولية من أجل الاستثمار الصناعي ، ومن أمثلة تلك المناطق منطقة "باتان" في الفليبين ومنطقة "ماسان" في اليابان ومنطقة "ليباس" في ماليزيا ، ومن ثم تواترت العديد من الدول على إنشاء مناطق حرة تخدم هدفى الصناعة والتجارة معا، وتبعتهم مصر فى ذلك حيث إعتمدت نظام المناطق الحرة الصناعية والتجارية (عاشور – 2020) .

2-1-2 خصائص المناطق الحرة :

2-1- 2-1 **الاستقلالية :** الإستقلالية تعنى جعل المنطقة الحرة معزولة عن بقية إقليم الدولة بحدود جمركية باعتبارها خارج إقليم الدولة من الناحية الجمركية ، وهى أشبه بالميناء البحرى حيث تحاط بحماية شرطية وممنوع الدخول إليها الا بتصريح خاص .

2-1-2 -2 **عدم الخضوع للتشريعات والقوانين الجمركية** : المنطقة الحرة من المفترض أنها تقع خارج الإقليم الجمركي للدولة ، ومن ثم فهى لا تخضع للتشريعات والأنظمة الجمركية والقانونية المعتادة أوالقيود المطبقة على الأنشطة المثيلة داخل نطاق الإقليم الجمركي.

2-1-2-3 **الحوافز الضريبية والتسويقية** : تمنح الدولة المضيفة المناطق الحرة حوافز معينة للإستثمار مثل الاعفاءات الضريبية والجمركية والحرية فى الاستيراد والتصدير من والى الداخل والخارج .

2-1-2-4 **الضمانات القانونية** : تمنح الدولة المضيفة المناطق الحرة ضمانات للإستثمار بداخلها ، مثل ضمان تحويل الأرباح ، وضمانات الاقتراض ، وضمان عدم الحجز على الأموال أو الممتلكات ، والضمان ضد التأميم أو

المصادرة ، والضمانات الخاصة بحماية العمالة الأجنبية . (الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة – 2019) .

2-1-2-5 **مرونة الإجراءات الإدارية والتنظيمية** : يجب أن تتمتع المناطق الحرة بمرونة الإجراءات الإدارية والتنظيمية من حيث السرعة والسهولة والسرية و تبسيط الاجراءات.

2-1-3 أهداف المناطق الحرة:

2-1-3-1 زيادة حركة التبادل التجاري بما يؤدى الى زيادة حجم الصادرات.

2-1-3-2 زيادة موارد النقد الأجنبي ، وزيادة المقدرة التمويلية للدولة .

2-1-3-3 جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية (المباشرة) بما يحمله ذلك من رؤوس أموال وخبرات ومعرفة تكنولوجية .

2-1-3-4 إيجاد فرص عمل للعمالة المحلية وتنمية وتطوير قدراتها.

2-1-3-5 زيادة الروابط الإقتصادية والصناعية وعمليات التكامل الانتاجية من حيث القدرة على الدفع للأجناب والخلف والأمام .

2-1-3-6 تنشيط الخدمات المالية والعمليات المصرفية ، وخدمات النقل والاتصالات .

2-1-3-7 تنشيط البنية التحتية بما تتضمنه من طرق وكبارى وخطوط كهرباء وطاقة ومياة .

2-1-4 أنواع المناطق الحرة :

2-1-4-1 **المناطق الحرة العامة والخاصة :** حيث المناطق الحرة العامة تسيطر عليها الدولة كملكية عامة ، أو تكون مناطق عامة غير متخصصة فى نشاط معين ، أما المناطق الخاصة فهى المملوكة لفرد أو شركة معينة ، أو تكون خاصة ومقصورة على نشاط معين . (الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة – 2021) .

2-1-4-2 **المناطق الحرة المشتركة :** أى المناطق التى تتشارك فيها مصر مع دول أجنبية أخرى مثل المنطقة الحرة بالسويس والعين السخنة .

2-1-4-3 **المناطق الحرة التجارية والصناعية :** حيث المناطق الحرة التجارية هي المناطق التي ينحصر نشاطها في استيراد السلع

والمنتجات من خارج الدولة بغرض تخزينها أو إعادة تعبئتها أوتغليفها ومن ثم إعادة تصديرها إلى الخارج (تجارة الترانزيت) ، أما المناطق الحرة الصناعية فهى التي يتم تجهيزها لاستقبال الاستثمارات الصناعية والانتاجية ، حيث تقوم المشروعات باستيراد المواد الخام أو السلع الوسيطة من أجل إنتاج السلع النهائية ومن ثم إعادة تصديرها ، ومن أمثلة المناطق الحرة الصناعية فى مصر المنطقة الحرة العامة في مدينة نصر ، والمنطقة الحرة العامة بالإسكندرية ، والمنطقة الحرة العامة ببورسعيد، والمنطقة الحرة العامة بالسويس ، وتجدر الإشارة الى أن المناطق الحرة الصناعية تستهدف جذب الشركات الصناعية الأجنبية لتوطين فروع لها داخل مصر ، ومن ثم إيجاد نوع من التكامل بين الفروع فى المناطق الحرة والشركة الأم فى الخارج ، بحيث يتم إنتاج أجزاء من السلعة داخل المناطق الحرة فى مصر وإستكمال تصنيعها فى الخارج ، أو إنتاجها بالكامل داخل المناطق الحرة فى مصر (الدبسى – 2006) .

4-4-1-2 **المناطق الحرة لتجهيز الصادرات** : وهى عبارة عن مناطق مختلطة تجمع بين الأنشطة التجارية والأنشطة الصناعية: وتتميز المناطق الحرة التجارية والصناعية بارتفاع تكاليفها الاستثمارية الثابتة ، وارتفاع أجور وأثمان الأراضي اللازمة لإنشائها نظراً لشدة المنافسة في الطلب عليها، حيث من المفترض أن تتولى الدولة المضيفة توفير جميع المتطلبات الضرورية لممارسة الشركات التجارية والصناعية والخدمية لنشاطها سواء فيما يتعلق منها بخدمات المناولة والشحن والتفريغ والتخزين والنقل ، أو مايتعلق بتوفير الوسائل والمعدات المتخصصة وقوة العمل المدربة ، بالإضافة الى توفير خدمات البنية التحتية والتكنولوجية الضرورية للمشروعات ، وكذلك توفير ما يتعلق منها بتسهيل المعاملات الشخصية للمستثمرين والعاملين في المناطق الحرة كالأمور المتعلقة بالإقامة والجوانب الترفيهية والسياحية ، ومن أمثلة البلدان التي شهدت نجاحاً فى مناطق تجهيز الصادرات : جمهورية الدومينيكان ، حيث تساهم مناطق تجهيز الصادرات بأكثر من 80٪ من صادرات السلع والبضائع ، وتعتبر هذه المناطق ثاني أكبر مصدر للنقد الأجنبي فى هذه الدولة بعد السياحة ، كذلك دولة موريشيوس التى ساهمت فيها منطقة تجهيز الصادرات بحوالى 75٪ من

صادرات البلاد ، كذلك في المكسيك ، حيث يوجد فى مناطق تجهيز الصادرات حوالي 4000 شركة ومصنع ينتجون نحو 41٪ من الصادرات و يمثلون ثانى أكبر مصدر للنقد الأجنبي بعد النفط ، وفي جزيرة مدغشقر ، حيث قدمت مناطق تجهيز الصادرات 36٪ من الصادرات في عام 1997 (Letilly -2001 & Cling).

2-1-4-5 **المناطق الحرة للأعمال والخدمات** : وهى مناطق حرة متعددة الأغراض ، حيث يتم فيها ممارسة العديد من الأنشطة كالنشاط التجاري ونشاط التخزين والنشاط الصناعي و إقامة المعارض والنشاط السياحي ، بالإضافة الى النشاط الخدمي كشركات التأمين والبنوك وخدمات النقل البحري ومراكز الشحن و مستودعات تخزين الحاويات وخدمات الترانزيت .

2-1-4-6 **المناطق الحرة المتخصصة :** وهي المناطق التي تنشأ لاستقبال نوع معين من الاستثمار أو النشاط الإنتاجي أو الخدمي ، أي أنها مناطق متخصصة للتعامل فى مجموعة متجانسة من السلع والخدمات يراد توجيهها إلى أسواق محددة ومعلومة سلفا ، ومن أمثلتها المنطقة الحرة لصناعة الجلود والمنطقة الحرة للبورصة في تركيا ، كذلك قد تعمد بعض الدول إلى إنشاء مناطق حرة متخصصة في قطاعات السلع والخدمات التي تتضمن الأنشطة المكثفة للبحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية .

(Turkish Ministry of Trade - 2022)

2-1-4-7 **المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) :**

هي مناطق جغرافية محددة ، داخل أراضى الدولة المضيفة ، تنشأ بموجب إتفاقية بين دولتين أو أكثر ، حيث يتم إعفاء الشركات العاملة داخل هذه المناطق من كافة الضرائب والرسوم الجمركية مع ضمان حرية وصولها إلى الأسواق الخارجية أو سوق خارجى معين ، بشرط أن تُلبي شروط المكوّنات الإنتاجية التى يتم الإتفاق عليها ، ووفقا لقواعد المنشأ المتفق عليها بين الأطراف الموقعة على الإتفاقية، ومن أمثلتها الإتفاقية الموقعة بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل عام 2005 . (World Free Zones Organization - 2021) .

2-1-5 الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة:

2-1-5-1 زيادة القدرات التصديرية للدولة المضيفة عبر زيادة الميزات التنافسية لمنتجاتها.

2-1-5-2 قدرة المناطق الحرة على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الحوافز والضمانات التي تقدمها للمستثمرين .

2-1-5-3 تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكن المشروعات من الإنتاج بكفاءة عالية ، وهذا مما يرفع من القدرة التنافسية لمنتجاتها .

2-1-5-4 تشجيع تجارة الترانزيت القائمة على حرية انتقال السلع والخدمات دون خضوع للقيود التعريفية (تعريفة جمركية) أو القيود الكمية غير التعريفية (كالحصص) ، وهذا مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية لها .

2-1-5-5 زيادة عمليات التوطن الصناعى والتجارى فى الأقاليم التى تنشأ فيها مناطق حرة .

2-1-5-6 رفع معدلات التوظيف وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير فرص العمل فى البلد المضيف .

2-1-5-7 زيادة التغذية المتبادلة والتكامل الإنتاجى بين المناطق الحرة بعضها البعض ، وبينها وبين المشروعات داخل البلد، وذلك من خلال عمليات الدفع للأمام والخلف والأجناب .

2-1-5-8 رفع مستوى الخدمات المرتبطة بالأنشطة المختلفة داخل المنطقة الحرة مثل خدمات الشحن والتفريغ وخدمات البنوك وشركات التأمين وخدمات الانترنت (مرعى – 2022) .

2- 2 الميزان التجارى :

الميزان التجارى هو جزء من مكونات ميزان المدفوعات ، وميزان المدفوعات هو المقياس الذى يقيس تعاملات الدولة مع العالم الخارجى ، وينقسم ميزان المدفوعات الى ثلاثة أقسام رئيسية : حساب الإستثمار وتدفقات رأس المال ، والحساب الجارى ، وحساب التسويات ، وينقسم الحساب الجارى الى حساب المعاملات المنظورة (صادرات وواردات السلع) وهو مايسمى بالميزان التجارى (محل الدراسة) ، وحساب المعاملات غير المنظورة التى تمثلها الخدمات كالسياحة والعمل وغيرها ، بالإضافة الى حساب التحويلات من جانب واحد .

3-2 علاقة المناطق الحرة بالميزان التجارى :

يشمل الميزان التجارى حساب التعامل فى السلع المنظورة التى تمثلها الصادرات والواردات السلعية ، والمناطق الحرة هى مناطق تصنيع بغرض التصدير ، أو مناطق تجارة حرة ، ومن ثم يكون لها تأثير ملموس على الميزان التجارى من حيث قدرتها على الإستثمار والإنتاج والتصدير، وذلك من خلال الواردات من المدخلات التى ترد إليها (من داخل البلد المضيف أو من الخارج) من المواد الخام والسلع نصف المصنعة ومستلزمات الإنتاج ، ومن خلال الصادرات من مخرجات العملية الإنتاجية من السلع النهائية أو غير النهائية والتى يتم تصديرها الى الخارج أو الى السوق المحلى داخل البلاد، ومن ثم فهناك علاقة وثيقة بين المناطق الحرة والميزان التجارى ، حيث تعتبر واردات المناطق الحرة من الخارج جزءاً من واردات الدولة التى تمثل أحد عنصرىّ الميزان التجارى ، كما تعتبر صادرات المناطق الحرة الى الخارج جزءاً من صادرات الدولة التى تمثل أحد عنصرىّ الميزان التجارى ، ومن ثم تؤثر صادرات المناطق الحرة وارداتها فى صافى الميزان التجارى للدولة فى نهاية المطاف .

3- مناقشة الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول الأجنبية والعربية :

لايستطيع باحث منصف أن ينكر أثر الأداء اللوجستي علي تنمية الصادرات داخل أى دولة من الدول النامية أو حتى المتقدمة ، وذلك من خلال تحسين الخدمات اللوجستية التي تقدمها هذه الدولة مثل عمليات تطوير البنية التحتية ، وتطوير وهيكلة الأنظمة الجمركية والإهتمام بعامل الوقت كعنصر هام من عناصر التجارة الدولية، وذلك إنبعاثاً من ضعف موازين التجارة فى الدول النامية من خلال ضعف صادراتها وتخصص أغلبها في الصادرات الأولية والمواد الخام والتي تتمتع بعدم الثبات النسبى في حصيلتها النهائية ، وعليه ، فمن المفترض وجود أثار إيجابية للأداء اللوجستي علي الصادرات الخاصة بهذه الدول (2021 اسماعيل) ، هذا وقد قامت بعض الدراسات التطبيقية بالبحث فى مدى تأثير مناطق تجهيز الصادرات (EPZs) بالذات على العمالة والأجور وظروف العمل في البلدان النامية عموماً ، وأن هذه المناطق تعتبر من أكثر أدوات السياسات التجارية والصناعية فعالية ، حيث تقوم بالجمع بين الأنشطة التجارية والأنشطة الصناعية، هذا وإن كانت المناطق الحرة التجارية والصناعية تتميز بارتفاع تكاليفها الاستثمارية الثابتة وارتفاع أجور وأسعار الأراضي فيها نظراً لشدة المنافسة في الطلب عليها من قبل المشروعات الإستثمارية ،هذا، ومن المفترض أن توفر الدولة المضيفة جميع المتطلبات الضرورية لممارسة الشركات التجارية والصناعية والخدمية لنشاطها فى هذه المناطق سواء فيما يتعلق منها بخدمات الشحن والتفريغ أو المناولة أوالتخزين أوالنقل ، مع ضرورة توفير الوسائل والمعدات المتخصصة وقوة العمل المدربة وغيرها من خدمات البنية الأساسية الضرورية للمشروعات ، وكذلك ما يتعلق منها بتسهيل

المعاملات الشخصية للمستثمرين والعاملين في المناطق الحرة كالأمور المتعلقة بالإقامة والجوانب الترفيهية والسياحية ، ولكن بالرغم من ذلك يجب التركيز على ضرورة المراجعة المنهجية لتأثير مناطق تجهيز الصادرات على إمكانيات التصدير والتوظيف والأجور وظروف العمل في البلدان النامية ، حيث لا يوجد دليل كافٍ على أن التوظيف الذي تم حتى الآن في المناطق الحرة لتجهيز الصادرات كان نتيجة لجهد إضافي قامت به هذه المناطق ، ومما يؤخذ على تلك المناطق أنها تقوم بدفع رواتب أعلى مما هو سائد فى سائر الدولة ، كما أنها لا تساهم في حصر فجوة الأجور بين الجنسين ، كما أنه لا يوجد دليل على أن النتائج المقارنة المتعلقة بظروف العمل مثل الصحة والسلامة أو النقابات أو ساعات العمل هى نتائج غير مشابهة للشركات خارج منطقة تجهيز الصادرات.

(Cierra & Others - 2017)

ويجدر بنا الاشارة الى ضرورة إلتزام الدول فى إنشاء المناطق الحرة بتطبيق الالتزامات الواردة في إتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات وتدابير الرسوم التعويضية على المناطق الحرة ، حيث يلزم القيام بتحليل المتطلبات الأكثر إلحاحا بالنسبة للشركات العاملة في المناطق الحرة ، لأنه في كثير من الأحيان يمكن اعتبار هذه المزايا من قبيل الإعانات المستترة أو المحظورة ، وبما أنه ليس كل أعضاء منظمة التجارة العالمية لديهم نفس القدرة على تنفيذ الالتزامات فيما يتعلق بالإعانات المحظورة ، مع تقاعس بعض الدول عن توفير المعلومات حول كيفية تعديلها لشروط ومزايا برامج المناطق الحرة الخاصة لديها حتى تتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، ومثال ذلك تمديدات الفترات الانتقالية لإلغاء دعم الصادرات التي حصلت عليها بعض البلدان النامية ، ومن ثم فإن الجاذبية طويلة الأمد للمناطق الحرة كحافز للإستثمار والتنمية من الممكن أن تتجاوز الإعتبارات الضريبية والجمركية التي قد تتعرض حصيلتها للإنخفاض ، وذلك إذا ما تم التطبيق السليم للإلتزامات الدولية فى هذا الشأن (Torres - 2007) ، ولكننا اذا تفحصنا الوضع فى بعض الدول النامية كدولة مثل (ناميبيا) فى أفريقيا ، حيث نجد أن حكومة ناميبيا قامت في عام 1995 بإقرار قانون لتجهيز الصادرات كجزء من استراتيجية متكاملة لتصبح ناميبيا دولة جاذبة للإستثمار الأجنبي ، وقد حدث بالفعل أن تدفقت الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدولة نتيجة للتوسع فى مناطق تجهيز الصادرات ، وهذا مما أدى الى زيادة معدلات التشغيل وإنخفاض البطالة ، حيث أدى التوسع فى انشاء تلك المناطق الى خلق 25000 فرصة عمل في مناطق تجهيز الصادرات خلال سنتيّ 1997 ، 1999 ، ومن ثم فقد أثبت ذلك نجاح بعض التجارب فى الدول النامية من حيث قدرة المناطق الحرة على رفع معدلات التشغيل والتصدير ، ولكن – مع ذلك - لابد من قيام الحكومات بإقرار بعض

الحوافز الخاصة للشركات الإستثمارية العاملة فى مناطق تجهيز الصادرات بما في ذلك الإعفاء من ضرائب الدخل والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لتلك الشركات ، وكذلك الإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية ، مع ضرورة تمهيد السبل من أجل إعادة التوطين منخفضة التكاليف للمنشآت الصناعية على مستوى الاقتصاد بأكمله ، ولا يكفى فى هذا الشأن تقديم الحوافز بل يجب إقرار الضمانات التى تسمح بالتحويل الحر والمباشر لرأس المال والأرباح الى الخارج ، ومن هذا المنطلق ، لم تجد بعض الدول غضاضة فى التوسع فى منح الضمانات الإضافية الأخرى كتقديم ضمان للمستثمرين الأجانب يتضمن إستبعاد حق العمال فى المناطق الحرة الصناعية والتجارية في الإضراب لفترة مبدئية مدتها خمس سنوات منذ بداية نشاط المشروع بشرط مراجعة ظروف العمل وتحسينها تدريجياً (Windhoek , Katutura 2000).

ولا يقتصر الأمر هنا على مجرد الاعتماد على مقولة أن جميع المناطق الحرة فى الدولة الواحدة تعمل بذات الكفاءة ، حيث فى دراسة تمت على الاقتصاد الايرانى ، ثبت أنه بالرغم من أن جميع المناطق الحرة الخاصة بتجهيز الصادرات تساهم فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير فرص العمل ، كما تساهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وعلى الأخص تنمية الصادرات وترقية نوعيتها وجودتها وجدتها حتى تتواءم مع الطلب العالمى ، الا أن البعض من هذه المناطق قد يكون أفضل من البعض الآخر فى أداء الدور المنوط بها ، ففى دراسة للمناطق الحرة فى إيران قامت على أساس مقارنة الأداء الاقتصادي لثلاث مناطق تجارة حرة وهى مناطق : كيش ، وقشم ، وشابهار ، خلال الفترة من (1973 : 2004) ، وذلك خلال العشر سنوات الأولى من بداية نشاطها ، وإعتمد البحث على تقنية البحث التشغيلي على أساس الوزن الإضافي البسيط (بإستخدام تقنية ترتيب التفضيلات عن طريق التشابه للوصول إلى الحل المثالي (TOPSIS) ، وتقنية تصنيف الأهداف الاقتصادية كمؤشرات تفاضلية) ، ومن ثم أظهرت نتائج تلك الدراسة أن أداء المنطقة الحرة في قشم أثبتت أنها أفضل من المنطقتين الأخريين، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الكبير في قيمة صادراتها مقارنة بالمناطق الأخرى ، وقد تبعها فى الأداء المنطقة الحرة فى كيش ثم منطقة شابهار، وقد أرجع الباحث هذا الإختلاف الى ظروف الموارد المحيطة أو الموقع المتميز .

(Asgharizadeh – 2015)

أما من حيث استخدام مناطق معالجة الصادرات من أجل إحداث إصلاحات تمس السياسات الاقتصادية الموجهة نحو السوق ، فقد حدث ذلك بشكل فعّال في العديد من البلدان مثل أيرلندا وكوريا الجنوبية والصين وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا

، حيث كان لتطبيق سياسة المناطق الحرة وبالأخص مناطق تجهيز الصادرات في بعض هذه البلدان أثر كبير في تشجيع الشركات التنافسية على ترسيخ وجودها داخل حدود المنطقة الحرة من أجل الإنتاج بشكل أساسي بغرض التصدير ، ولكن بخصوص صادرات هذه الشركات ، يجب أن يؤخذ فى الحسبان: نسبة الصادرات الموجهة ، وحجم صافي الصادرات وقيمتها المضافة ، ولكن يجب على المرء أن يتوقع أن المناطق الحرة قد لا تؤتى ثمارها المرجوة من حيث زيادة معدلات التصدير ، وذلك نظراً لظروف معينة قد تكون خاصة بالموقع أو الموارد الطبيعية أو جاذبية الإستثمار ، أو حتى بيئة غير مواتية متعمدة مثل الجمود فى البيئة التشريعية المناسبة والجاذبة للإستثمار الأجنبى والمحلى ، أو وجود بؤر ومراكز إحتكارية داخل البلد – حكومية أو موازية مرتبطة بالحكومة - من مصلحتها إعاقة دخول المشروعات المنافسة ، أو بيئة غير مواتية غير متعمدة مثل عدم توافر موارد التمويل من أجل إقامة وتوفير البنية التحتية الجاذبة للإستثمار ، أو إنخفاض كفاءة موانئ التصدير ، أو نظرا لضيق السوق المحلى أو إنخفاض حجم العمالة المدربة ، وقد أثبتت بعض الدراسات حدوث ذلك فى بعض الدول مثل دولة غانا ، حيث أنه على الرغم من تزايد عدد شركات المناطق الحرة فى هذه الدولة ، إلا أن صادرات هذه الشركات لا تمثل نسبة مؤثرة على إجمالي الصادرات ، حتى أن الصادرات من شركات المناطق الحرة التى تركزت بشكل أساسي في منطقتى Tema و Accra كانت أقل من 10٪ من إجمالي الصادرات بناءا على التقرير السنوي لمجلس المناطق الحرة في غانا (Angko - 2014).

هذا ويجب ألا نغفل دور المناطق الحرة الخاصة فى رفع معدلات التصدير ، لشركات تعمل في المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) ، حيث للمناطق الحرة الخاصة دور إيجابي فيما يتعلق بجوانب معينة من الصادرات على المستوى الإقليمي ، وقد أثبت ذلك بعض الباحثين على الاقتصاد البولندى بإعتباره دليلاً ثابتاً على تأثير المناطق الاقتصادية الخاصة على إمكانيات التصدير في الأنشطة التى تعمل داخل المناطق الاقتصادية الخاصة ، ومن ثم ظهر التأثير الإيجابي لهذه المناطق على حجم وكثافة الصادرات فى بولندا (Nazarczuk 2018) . ويجادل البعض من الباحثين بأن النظريات الاقتصادية القائمة حالياً لا تشرح بشكل كاف الأساس المنطقي والمساهمة الفعالة للمناطق الاقتصادية الخاصة فى دفع معدل النمو الاقتصادى ، حيث تحتاج هذه النظريات إلى التوسع بطريقة أفضل ، وذلك من خلال دمج أحكام نظريات التكتلات الاقتصاديات العالمية وسلاسل القيمة ضمن أطر النظريات الحالية ، ولكن الباحث يرى أن مساهمة هذه المناطق فى صادرات الدولة فى إطار حرية التجارة والعولمة التجارية والاقتصادية وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالإستثمار تشرح بشكل كاف هذه المساهمة بشكل مباشر ، كما يمكن أن تساهم بشكل غير مباشر عبر زيادة القيمة المضافة للإقتصاد ، وكذلك من خلال

رفع معدلات التشغيل ومن ثم توليد المزيد من الدخول ، ومن ثم رفع معدلات الطلب الكلى (الاستهلاكى والإستثمارى) ، ومن ثم زيادة معدلات التركيم الرأسمالى والفائض الإقتصادى ، هذا ، ومما يدحض أقوال المجادلين فى هذا المقام : أن المناطق الاقتصادية الخاصة فى الهند كمثال للدول الصاعدة الأكثر نمواً تعمل على تحفيز الاستثمار والعمالة بشكل مباشر ، و من ثم فهى تؤدى دورها كما ينبغى فى تحقيق التحّول من إقتصاد تقوده الموارد إلى إقتصاد تقوده المهارة المعرفية والتكنولوجية ، وبالتالى تحويل الأنشطة الاقتصادية منخفضة القيمة المضافة إلى أنشطة إقتصادية مرتفعة القيمة المضافة ، ومن قطاعات إنتاجية منخفضة المستوى إلى قطاعات إنتاجية عالية الكفاءة ، ومن القطاعات الإنتاجية غير المنظمة إلى قطاعات إنتاجية منظمة ، ومن القدرة على تعزيز الصناعات التقليدية القائمة الى القدرة على إيجاد صناعات جديدة كثيفة المعرفة وتتناسب مع التنمية المستدامة، هذا بالإضافة الى أن المناطق الاقتصادية الخاصة تعمل على زيادة التوطن والتجمعات الصناعية وتنويع القاعدة الصناعية المحلية ، و من ثم زيادة التوطين المحلى لسلسلة القيمة العالمية . (2010 - Aggarwal) .

هذا ، ويجب ألا يفوتنا فى هذا المضمار ، الأدوار الأخرى التى يمكن أن تلعبها المناطق الحرة بالنسبة لعناصر الإنتاج وبالأخص عنصر العمل من حيث تنمية مهارات العمالة والتدريب ، وكذلك بالنسبة للصادرات من حيث دورها فى زيادة التنافسية وتنويع صادرات البلاد – وذلك كما هو حادث فى دولة مثل دولة الأوروجواى بأمريكا الجنوبية ، حيث يتم إستخدام المناطق الحرة كمراكز لوجستية ومناطق ترانزيت لصادرات بعض السلع مثل صادرات الحبوب و بعض المنتجات الدوائية أو إستخدام هذه المناطق كمواقع للمعالجة الصناعية وإستكمال الصنع مثل معالجة مركزات السليلوز والمشروبات ، هذا ، وقد أشارت أحدى الدراسات (Regusci 2020) الى أنه في عام 2019 بلغ إجمالي صادرات السلع في أوروغواي حوالي 9.1 مليار دولار أمريكي ، و تم تصدير ما يقرب من 31٪ إلى الخارج من إحدى مناطق التجارة الحرة فى هذه الدولة ، ولقد كانت الإستثمارات الضخمة التي تمت في مناطق التجارة الحرة هى القوة الدافعة وراء تطور تلك الصادرات ، هذا ، وقد أوضحت تلك الدراسة أن مناطق التجارة الحرة قد لعبت دوراً هاماً في تكوين جيل العمال من ذوي المهارات العالية ، حيث تم توظيف 15337 شخصاً ممن إكتسبوا تلك المهارات ، كما أن المناطق الحرة الصناعية قد عززت مشاركة أوروجواى في سلاسل القيمة العالمية في قارة أمريكا اللاتينية ، وقد تزامن هذا الدور الإيجابى لهذه المناطق في ظل إنخفاض عالمى لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث استقبلت منطقة أمريكا الجنوبية ما يقرب من 6 ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2018 مقارنة بعام 2019 ، وقد لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة

دورا أساسياً في هذا الصدد ، وتجدر الإشارة الى أنه يوجد حالياً في قارة أمريكا اللاتينية أكثر من 480 منطقة اقتصادية خاصة ، تنضوى تحت رايتها أكثر من 10000 شركة إستثمارية يعمل بها ما يقرب من 1000000 شخص ، وذلك ضمن دول المنطقة الأخرى فى القارة مثل الأرجنتين والبرازيل و الإكوادور والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وباراغواي وبيرو ، بالإضافة إلى أوروغواي.

هذا بخصوص الدول النامية والصاعدة فى آسيا وإفريقيا وأوربا وأمريكا اللاتينية ، أما بالنسبة للدول العربية فناخذ من إفريقيا : دولة الجزائر، والتى قامت بإنشاء المناطق الحرة ، وقامت بإعتماد سياسات فعالة من أجل رفع معدلات أداء المناطق الحرة ، خاصة السياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمار المحلى والأجنبي المباشر بهدف زيادة الصادرات الموجهة لمناطق عالمية بعينها ، واعيةً لدور التصدير فى التنمية الاقتصادية ، ومراعيةً بذلك استغلال الخصائص الفريدة الطبيعية والجغرافية لهذه المناطق ، ومثال ذلك : المنطقة الحرة فى بيلارا الجزائرية والتى أضحت تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد (مداحي، أوسرير 2020) ، ثم نعرج على الدول العربية فى آسيا فنأخذ كمثال دولة الامارات العربية المتحدة والتى نبغت أيما نبوغ فى تنويع المناطق الحرة على أراضيها ، حيث أصبح لدى دولة الامارات أكثر من 40 منطقة حرة متعددة التخصصات، منها : المنطقة الحرة بجبل على (جافزا) وتخصصها أنشطة اقتصادية ، ومنطقة (مصدر) وتخصصها طاقة متجددة ، ومنطقة (دبي) الملاحية وتخصصها خدمات بحرية ، ومنطقة خليفة الصناعية (كيزاد) وتخصصها أنشطة صناعية ، والمنطقة الحرة في ميناء خليفة وتخصصها تجارة وخدمات لوجستية ، ومدينة الإبداع بالفجيرة وتخصصها التصميم الإبداعي ، ومنطقة دبي الجنوب وتخصصها الذكاء الإصطناعي ، ومدينة دبي للتعهيد وتخصصها تجارة إلكترونية وخدمات دعم ، ومدينة دبي للإنترنت وتخصصها تكنولوجيا (وزارة الاقتصاد ، الامارات العربية 2021) ، هذا ، كما تفوقت المنطقة الحرة بجبل علي من حيث : نمو قاعدة عملائها بنسبة 60 % ، كما أنها أصبحت تاسع أكثر الموانئ ازدحاما فى العالم ، بالإضافة الى إرتفاع إيراداتها بمعدل 34 % سنويا ، ومن ثم زيادة إسهامها فى الناتج المحلي الإجمالى لدبي بنسبة 25 % سنويا ، كما أنها إسحدثت 160000 فرصة عمل ، واستحوذت على 50 % من إجمالي صادرات دبي ، وحوالى 25 % من إجمالى الحاويات المارة عبر ميناء جبل على ترجع الى تلك المنطقة ، كما أنها استحوذت على 12 % من إجمالي الشحن الجوي في مطار دبي الدولي ، ومن ثم اجتذبت هذه المنطقة 20 % من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات العربية المتحدة (عالوي - بونقاب 2016) .

4- دور المناطق الحرة فى التأثير على الميزان التجارى المصرى خلال الفترة (2010 : 2021) – مع التطبيق على المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية :

4- 1 وضع الحساب الجارى المصرى خلال فترة الدراسة (2010 -2021):

جدول رقم (1) رصيد الحساب الجارى (% من إجمالي الناتج المحلي)

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
-2 ,10	-2 ,30	-2 ,50	-1 ,20	-1 ,90	-5 ,20	-6 ,20
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
-3 ,40	-3 ,10	-3 ,40	-3 ,90	--------		

المصدر : من **عمل الباحث** - بيانات البنك الدولى .

تحليل الجدول رقم (1) : من حيث أن الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ضرورى للوقوف على وضع وموقف الميزان التجارى لأن الأخير عنصر هام من عناصره ، يتبين من الجدول السابق للحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ، أن رصيد الحساب الجارى كان بالسالب طوال فترة الدراسة ، ويلاحظ الباحث إرتفاع العجز فى هذا الحساب إرتفاعا ملحوظاً خلال عامى 2015 ، 2016 ، حيث بلغ (20, 5-) و (20, 6 –) ، فى السنتين على التوالى ، ثم عاد العجز الى الإنخفاض بدايةً من عام 2017 ، ويفسر الباحث ذلك العجز المرتفع (غير النمطى) فى هاتين السنتين بأنه راجع الى أزمة الديون السيادية الأوربية (أزمة اليورو اليونانية) التى إستمرت خلال عامى 2014 / 2015، وأزمة التباطؤ الاقتصادى فى الصين عام 2015 واللتان إمتدت آثارهما الى بقية دول العام ، أما بالنسبة للعجز النمطى المستمر فى الحساب الجارى طوال فترة الدراسة ، فيفسره الباحث بأنه يعود الى إرتفاع عجز الميزان التجارى كأحد أهم مكونات الحساب الجارى ، وكذلك يرجع إلى العجز المزدوج

بين الموازنة العامة والحساب الجارى (Winner . 1993) ، و يرجع كذلك الى أثر تعويم سعر صرف الجنيه عام 2016 على الواردات من عناصر الانتاج والسلع الوسيطة ، هذا ، ولولا المساهمة الإيجابية لميزان السلع غير المنظورة من الخدمات والتحويلات من جانب واحد وتحويلات العاملين بالخارج والسياحة ، لساء الوضع العام لميزان المدفوعات المصرى.

2-4 وضع الميزان التجارى المصرى خلال فترة الدراسة (2010 – 2021) :

السمة العامة للميزان التجارى المصرى خلال فترة الدراسة هى العجز المزمن ، حيث لا تغطى قيمة الصادرات الا حوالى 20 % من قيمة الواردات ، والجدول التالى يبين هذا العجز ، وذلك كما هو واضح من بيانات الجداول التالية ، حيث رصد الباحث فى الجدول رقم (2) قيمة الصادرات المصرية عامةً خلال فترة الدراسة (2010 -2021) ، وفى الجدول رقم (3) رصد الباحث قيمة الواردات المصرية عامةً خلال فترة الدراسة ، ثم فى الجدول رقم (4) قام الباحث برصد صافى رصيد الميزان التجارى ، وذلك كما يلى :

جدول رقم (2) إجمالى صادرات السلع مليار $ من 2010 الى 2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
57 ,146	35 ,348	33 ,150	33 ,871	30 ,055	26 ,358	32 ,952
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
37 ,341	41 ,472	28 ,399	25 ,437	29 ,191		

المصدر : من عمل الباحث **- بيانات الادارة المركزية للإحصاء - مصلحة الجمارك .**

من الجدول رقم (2) الذى يوضح قيمة الصادرات المصرية خلال السنوات من 2010 الى 2021 ، نرى إنخفاضا شبه مستمر فى قيمة الصادرات ، ففى عام 2010 كانت قيمة الصادرات هى 146, 57 مليار $، وفى 2011 انخفضت الى 348, 35 مليار $ ، ثم استمرت فى الانخفاض فى عام 2015 حيث وصلت الى358, 26 مليار $ ، ويرى الباحث أن هذا الإنخفاض ناتج عن تداعيات أحداث ثورة يناير2011 ، حيث إنخفضت معدلات الإنتاج ، وإرتفعت معدلات التضخم مما رفع سعر الفائدة ، وهذا مما أدى الى إرتفاع تكاليف الإنتاج ، ومن ثم إرتفاع الأسعار النسبية لسلع الصادرات ، مما أثر سلباً على وضع الميزان التجارى ، وكذلك إرتفاع القيمة الإسمية لسعر الجنيه المصرى وإنخفاض قيمته الحقيقة مما أدى إلى تراجع الإستثمار الأجنبى المباشر ، وبالتالى ضعف المقدرة

التصديرية للبلاد ، ثم عقب تعويم الجنيه فى نوفمبر 2016 عاودت الصادرات الإرتفاع خلال أعوام 2016 / 2017 ، 2018 ، حيث ارتفعت الى 952, 32 مليار $ ، 341, 37 مليار $ ، 472, 41 مليار $ ، على التوالى ، وتحليل الباحث لذلك هو الأثر الإيجابى لتعويم سعر الصرف حيث إقترب الجنيه المصرى من قيمته الحقيقية ، وهذا أدى الى تنشيط الصادرات والحد من الواردات، ثم عاودت قيمة الصادرات الانخفاض فى أعوام 2019 / 2020 / 2021 الى 399, 28 مليار $ ، 437, 25 مليار $ ، 191, 29 مليار $ ، على التوالى ، وتحليل الباحث لذلك هو الأثر الإنكماشى الناتج عن الإجراءات الإحترازية لجائحة كورونا على الإنتاج ومن ثم الصادرات بدايةً من عام 2019 حتى عام 2021 ، وكذلك الأثر الإنكماشى لرفع الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى المتتالى لأسعار الفائدة ، وكانت النتيجة هى خروج أموال الاستثمار غير المباشر من مصر ، مما كان له أثراً سلبياً على حجم الإستثمار ومن ثم حجم الصادرات ، وهذا مما أُضطُر البنك المركزى المصرى إلى الرفع المتتالى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة .

جدول رقم (3) إجمالى واردات السلع مليار $ من 2010 الى 2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
60 ,639	65 ,173	68 ,820	68 ,176	81 ,151	75 ,606	67 ,994
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
62 ,145	75 ,748	70 ,900	70 ,456	81 ,605		

المصدر : **من عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء - مصلحة الجمارك .

من الجدول رقم (3) الذى يوضح قيمة الواردات المصرية خلال السنوات من 2010 الى 2021 ، حيث نرى تقلبا فى قيمة الواردات ، وإن كان يغلب عليها سمة الارتفاع بالقياس الى سنة 2010 ، حيث كانت قيمة الواردات 639, 60 مليار $ ، ارتفعت فى سنة 2011 الى 173, 65 مليار $ ، ثم استمرت فى الارتفاع فى عام 2014 الى 151, 81 مليار $ ، وتفسير ذلك – من وجهة نظر الباحث – يرجع الى تداعيات أحداث ثورة يناير2011 ، بالإضافة الى ظهور الآثار التراكمية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى من حيث ترتب على برنامج إعادة الهيكلة وبالذات عملية الخصخصة التى تمت على شركات القطاع العام ، والتى أدت الى بيع الأصول وإنخفاض الإنتاج ومن ثم إنخفاض حجم سلع الإحلال محل الواردات ، ولكن فى عامى 2016 / 2017 انخفضت قيمة الواردات الى 994, 67 مليار $ ، 145, 62 مليار $ ، على التوالى ، وذلك عقب تعويم سعر

الصرف ، وبالتالى إنخفاض قيمة الجنيه ، مما أدى إلى إنخفاض الطلب على سلع الواردات نظراً لإرتفاع أسعارها النسبية بالنسبة الى السلع المحلية ، ثم عاودت قيمة الواردات الارتفاع فى عام 2018 لتستعيد معدلها الطبيعى (النمطى) حيث بلغت فى هذا العام 748, 75 مليار $ ، ثم انخفضت فى عامى 2019 / 2020 الى 900, 70 مليار $ ، 456, 70 مليار $ ، على التوالى ، نظراً للآثار الإنكماشية لجائحة كورونا وإرتفاع أسعار السلع عالميا ، ثم عاودت الارتفاع فى عام 2021 حيث بلغت 605, 81 مليار $ كى تصل إلى معدلها الطبيعى.

جدول رقم (4) رصيد الميزان التجارى مليار $ من 2010 الى 2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
-3 ,493	-29 ,825	-35 ,670	-34 ,305	-51 ,096	-49 ,248	-35 ,042
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**إجمالى**	
-24 ,804	-34 ,276	-42 ,501	-45 ,019	-52 ,414	-189635	

المصدر : من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء - مصلحة الجمارك.

من الجدول رقم (4) الذى يوضح رصيد الميزان التجارى (صافى قيمة الصادرات بعد طرح قيمة الواردات) خلال فترة الدراسة من 2010 – 2021 ، حيث بلغ العجز فى الميزان التجارى فى عام 2010 سالب 493, 3- مليار $ طبقا لبيانات مصلحة الجمارك (واعتقد أن هذا الرقم غير صحيح لأنه لا يتسق مع بقية الأرقام ، ودليل الباحث على ذلك هو أن الرقم كان فى عام 2010 طبقا لبيانات البنك الدولى = سالب 48, 26- ، (البنك الدولى - 2010) ، كما أن الرقم الوارد فى بيانات البنك الدولى مطابق للرقم الوارد فى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وهو : سالب - 145798 جنيه ولو تمت قسمته على 6, 5 ج وهو سعر الدولار فى 2010 لأصبح = سالب 04, 26- مليار $ (الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء -2021) ، وبعد ذلك ارتفع العجز فى سنة 2011 الى سالب 825, 29-$ ، ثم ارتفع فى 2014 الى سالب 096, 51- $ ، وتفسير الباحث لذلك هو الآثار الإنكماشية لتداعيات ثورة يناير 2011 ، حيث إنخفض حجم الصادرات ، وإرتفع حجم الواردات نظراً لتراجع حجم الإنتاج السلعى فى الداخل ، ثم انخفض العجز فى عام 2017 إلى سالب 804, 24- نظراً للآثار الإيجابية لإنخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار بعد قرار تعويم سعر الصرف ، ومن ثم زاد حجم الصادرات وإنخفض حجم الواردات ، مما أدى الى إنخفاض العجز فى رصيد الميزان التجارى ، ثم عاد العجز وارتفع ثانية فى

عام 2021 الى سالب 414, 52- $ ، وتفسير الباحث لذلك هو التداعيات الإنكماشية لجائحة كورونا والتى إستمرت منذ عام 2019 الى 2021 .

5- وضع المناطق الحرة فى مصر خلال الفترة (2010 – 2021) :

1-5 نشأة وطبيعة المناطق الحرة فى مصر :

بعد انتهاء الحقبة الاشتراكية فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر وفي عام 1974 أصدر الرئيس أنورالسادات القانون رقم 43 الخاص برأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة (قانون الانفتاح الاقتصادى) ، وكان الهدف منه جذب الاستثمارات العربية والأجنبية للإستثمار فى مصر، ثم فى عهد الرئيس حسنى مبارك تم إصدار القانون رقم 230 لسنة 1989 والمسمى بقانون الاستثمار، والذى تبعه قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 ، والذى تم اضافة باب خاص له بتيسير إجراءات الاستثمار وذلك بالقانون رقم 13 لسنة 2004 ، وهذا الأخير أنشئت بموجبه "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" بإعتبارها الجهة الوحيدة التي يرجع إليها المستثمرون من أجل الحصول على الموافقات الخاصة بمشروعات الاستثمار فى مصر ، ثم صدر مؤخراً قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017 والذى نظّم تفصيلاً المناطق الحرة فى مصر ، هذا ، ومن أنواع المناطق الحرة المنشأة فى مصر مايلى :

1-1-5 المناطق الحرة العامة :

المناطق الحرة العامة تسيطر عليها الدولة كملكية عامة ، أو تكون مناطق عامة غير متخصصة فى نشاط معين ، ويوجد حاليا فى مصر تسع مناطق حرة عامة منتشرة بأنحاء الجمهورية مزودة بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة للتشغيل واستقبال المشروعات (طرق - كهرباء - محطات صرف صحي - شبكات مياه – أجهزة إتصالات) بالإضافة إلى وحدة جمركية متكاملة ووحدة من شرطة أمن الموانى لكل منطقة تعملان على مدى 24 ساعة ، هذا ، وقد روعي فى إختيار مواقع المناطق الحرة أن يتم تواجدها ضمن كردون المدن الكبرى التى تتسم بموقعها المتميز وتوافر فيها العمالة والإمكانيات الداعمة للمنطقة ، مع قربها من الموانئ البحرية أوالجوية ، ويتم فى هذه المناطق تخصيص

مساحات لاستقبال المشروعات الاستثمارية للاستثمار فيها بنظام الإيجار السنوي ، (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - 2019) ، هذا ، ومن هذه مناطق الحرة العامة : المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر، المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية، المنطقة الحرة العامة ببورسعيد، المنطقة الحرة العامة بالسويس، المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية، المنطقة الحرة العامة بدمياط، المنطقة الحرة العامة الإعلامية بمدينة السادس من أكتوبر ، المنطقة الحرة العامة فى مدينة قفط فى قنا ، المنطقة الحرة العامة فى مدينة شبين الكوم (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - 2019) .

2-1-5 المناطق الحرة الخاصة :

المناطق الحرة الخاصة ، هي كيان منفرد يمثل مشروعاً واحداً مستقلاً (أو حتى أكثر من مشروع بشرط أن تعمل في أنشطة متماثلة متى اقتضت طبيعتها ذلك) ويتحتم تواجد هذا الكيان خارج نطاق المناطق الحرة العامة، وذلك فقا لإقتصاديات المشروع وطبيعة نشاطه التي تحتم تواجده بمواقع معينة من أجل الإستفادة من المزايا التي يتيحها هذا الموقع مثل القرب من مصادر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج أو القرب من أسواق التصدير أو أسواق العمالة ، أو بهدف التكامل مع مشروعات أخرى ، أو الحاجة إلى القرب من ميناء بحرى أو طريق بري معين ، هذا ، ويكون موقع المنطقة الحرة الخاصة إما مملوكاً للمستثمر او يكون مستأجرا له (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - 2021) .

3-1-5 المناطق الصناعية المؤهلة فى مصر (QIZ) :

تأسس برنامج الكويز في عام 2005 بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة كتعديل لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، حيث يمكن بموجب الإتفاقية إنتاج سلع مشتركة تتضمن على الأقل 10.5 % مكوّن إسرائيلي من إجمالي 35 % من المدخلات المصرية المجمعة من حيث القيمة ، وتصدير المنتجات المصنعة في هذه المناطق الصناعية المؤهلة في مصر إلى الولايات المتحدة بمعدل تعريفة صفرية ، شريطة أن يفي المنتج بمتطلبات بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة الخاصة بقواعد المنشأ ونسب المشاركة ، حيث أصبحت صادرات هذه المناطق تمثل ما يقرب من مليار دولار سنويا، حيث تشكل صادرات المناطق الصناعية المؤهلة حوالي 45 % من إجمالي صادرات

مصر إلى الولايات المتحدة ، وتمثل حوالى 2 % من إجمالي صادرات مصر الى الخارج (Paulino & others) .

4-1-5 المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة :

المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة: هى التى تنشأ بقرار جمهورى بحيث تكون خارج الحيز العمرانى وذلك بهدف إقامة مشروعات صناعية أوخدمية بهدف التصدير ، وتنشأ هيئة تشرف على كل منطقة حرة من هذه المناطق على أن تكون الهيئة تابعة مباشرة لرئيس مجلس الوزراء ، وهذه الهيئة مملوكة ملكية عامة للدولة وتشرف على تأهيل هذه المناطق للمساهمة فى رفع معدلات التصدير ، وتمثل هذا النوع من المناطق : منطقة شرق بورسعيد ، ومنطقة شمال غرب خليج السويس (أحمد - 2005) ، وطبقاً للمادة 38 مكرر أ (من قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمادة (36) من اللائحة التنفيذية 1625 لسنة 2002 لقانون المناطق الاقتصادية المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 97 لسنة 2021 ، فإنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء - وبناءاً على عرض من مجلس إدارة الهيئة - إعطاء المستثمر حوافز إضافية طبقاً لشروط محددة على النحو التالي:

- منح تيسيرات وحوافز غير ضريبية للمشروعات كثيفة العمالة أو التي تعمل على تعميق المكون المحلي في منتجاتها، أو التي تستثمر في مجالات الخدمات اللوجستية أو تنمية التجارة، أو فى مجالات توليد الكهرباء من الطاقة التقليدية أو تعمل فى مجال إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، أوفى المشروعات الزراعية، أو مشروعات النقل البري والبحري والسكك الحديدية .
- منح المشروعات الإستثمارية أسعاراً مخفضة أو تيسيرات في سداد قيمة الطاقة المستخدمة.
- رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع أو جزء منها.
- تحمل الهيئة لحصة العاملين المصريين وصاحب العمل في التأمينات أو لجزء منها لمدة محددة.
- تحمل الهيئة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين المصريين.

● تخصيص الأراضي اللازمة لمباشرة أنشطتها بنظام حق الانتفاع بمقابل رمزي أو تأجيل سداد كل المقابل أو بعضه أوغير ذلك من التيسيرات ذات الصلة إلى ما بعد التشغيل الفعلي للمشروع (وزارة التخطيط – 2021) .

2-5 الأنشطة المصرح بها في المناطق الحرة :

يسمح بكافة الأنشطة المراد الاستثمار بها داخل المناطق الحرة وفقاً للسياسة التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبصفة أساسية الصناعات الموجهة للتصدير للخارج باستثناء مايلى : الأسلحة والذخائر والمتفجرات وما يرتبط بالأمن القومي ، الخمور والمشروبات الكحولية ، صناعة الأسمدة ، تصنيع الحديد والصلب ، تصنيع البترول أو تكريره ، إسالة وتصنيع ونقل الغاز الطبيعي ، الصناعات كثيفة الإستخدام للطاقة (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - 2021) .

3-5 الحوافز والضمانات والإعفاءات للمناطق الحرة فى مصر :

1-3-5 الحوافز المقدمة للمشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة :

- حرية تحويل رأس المال المستثمر و أرباح المشروعات إلي الخارج .
- حرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروعات .
- حرية تحديد أسعار المنتجات وهامش الربح .
- عدم وجود حدود دنيا أو قصوى لرأس المال المستثمر (لمشروعات المناطق الحرة العامة فقط) .
- عدم وجود حدود على جنسية رأس المال حيث يمكن أن ينفرد المستثمر الأجنبي أو يشارك بأي نسبة في الاستثمار (باستثناء المشروعات المقامة في سيناء) .
- إمكانية التشغيل لحساب الغير لإستغلال طاقات المشروع (وفقاً للقواعد المعتمدة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في هذا الشأن) .
- منح المستثمرين الأجانب تسهيلات في الإقامة.
- منح العاملين الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - 2021) .

2-3-5 الضمانات المقدمة للمشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة :

:

- عدم جواز إقامة الدعوى القضائية علي المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة إلا بعد الرجوع للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- عدم جواز تأميم المشروعات والمنشآت أو مصادرتها.
- عدم جواز فرض الحراسة علي المشروعات بالطريق الإداري أو الحجز علي أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها من غير الطريق القضائي (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - 2021) .

3-3-5 الإعفاءات المقدمة للمشروعات الاستثمارية فى المناطق الحرة :

- إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع (عدا سيارات الركوب) من أية رسوم جمركية أو ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط حتى لو اقتضت طبيعة النشاط تواجدها بصفة مؤقتة خارج المنطقة الحرة .
- إعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أية رسوم جمركية أو ضرائب مباشر أو غير مباشرة سواءاً أكانت ضرائب على المبيعات أو أو على القيمة المضافة أو غيرها من الضرائب أو الرسوم.
- عدم خضوع المشروع وأرباحه للقوانين أو التشريعات الضريبية أو الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاولة نشاطه .
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلى خارج البلاد إلي أية إجراءات جمركية أو قواعد استيرادية عادية سارية داخل البلاد .
- إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من الضرائب على القيمة المضافة.

- إعفاء بضائع الترانزيت المحددة الوجهة من سداد أية رسوم مقررة على السلع الداخلة أوالخارجة وفقاً للشروط التالية : أن يكون المشروع داخل الدائرة الجمركية ، وأن تكون بضائع الترانزيت محددة الوجهة النهائية ببوليصة الشحن وبالفاتورة ، ومن ثم يتم الإعفاء الكامل للمكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة من الرسوم والضرائب الجمركية وذلك في حالة البيع بالسوق المحلى داخل البلاد (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - 2021) .

4-5 المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية :

تقع المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية في منطقة العامرية على طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي عند مدخل الكيلو 21 ، وتبلغ مساحتها 5700000 متر مربع وتبعد حوالى 20 كم عن ميناء الإسكندرية البحرى وحوالى عشرة كيلو مترات من ميناء الدخيلة البحرى وحوالى 16 كم من مطار برج العرب الدولى ، وتقدم هذه المنطقة العديد من خدمات الشحن والتفريغ والملاحة والنقل ، وتعتبر المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية كبرى المناطق الحرة في مصر وتتضمن المشروعات المقامة فيها الأنشطة التالية : إنتاج البترول والغاز ، تكرير البترول ، البتروكيماويات ، الأسمدة والصناعات الكيماوية ، إنتاج الكهرباء والطاقة ، إنتاج الحديد والصلب ، إنتاج الأسمنت ، صناعة السيراميك والبورسلين ، إنتاج وصناعة المواد الغذائية ، صناعة البلاستيك ، صناعة الأدوية ، صناعة المشروبات الغازية ، صناعة الورق ، صناعة زيوت الطعام والمشتقات النباتية ، صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، استصلاح الأراضى ، تجارة السيارات ، والإستثمار العقارى(World Free Zones Organization - 2021).

6- دور المناطق الحرة فى التأثير على الميزان التجارى المصرى خلال الفترة (2010 – 2021) :

1-6 الصادرات من السوق المحلى الى المناطق الحرة المصرية :

1-1-6 حجم الصادرات من السوق المحلى الى المناطق الحرة :

جدول رقم (5) صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة (مليون $) 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
,354 348	728 ,065	2331 ,0	5005 ,0	,0 3420	,0 2176	1795 ,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
2624 ,0	5084 ,0	4133 ,0	3757 ,0	1518 ,0		

المصدر : من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

من الجدول رقم (5) الذى يوضح قيمة صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة ، وهى من وجهة نظر الباحث تعتبر واردات من مناطق حرة الى داخل البلد ، حيث تحتسب الصادرات من السوق المحلى الى المناطق الحرة ضمن الصادرات المصرية الاجمالية ، ويترتب على ذلك أنه كلما زادت الصادرات من داخل البلد الى المناطق الحرة ، كلما زادت قيمة الصادرات المصرية ، ففى سنة 2010 بلغت قيمة الصادرات من السوق المحلى الى المناطق الحرة قيمة 354, 348 مليون $ ، وازدادت فى عام 2011 الى 065, 728 مليون $ ، وفى عام 2012 تخطت حاجز المليارى دولار ، حيث بلغت 0, 2331 مليون $ ، وتفسير الباحث لتلك الزيادة هو آثار وتداعيات ثورة يناير 2011 ، حيث إرتفع طلب المناطق الحرة على الواردات عموما سواءاً من خارج البلاد أو من داخلها ، خاصة بالنسبة للمواد الخام والسلع الوسيطة وقطع الغيار اللازمة للمشروعات داخل المناطق ، وذلك نظراً لتراجع الإنتاج المحلى وإنخفاض المخزون الإستراتيجى للسلع ، حيث أدت تداعيات ثورة يناير إلى زيادة التكامل بين المناطق الحرة والسوق المحلى ، ودليل الباحث على ذلك أن قيمة صادرات المناطق الحرة الى داخل البلاد قد إرتفعت فى نفس الفترة خلال عامى 2011 /2012 ، هذا بالإضافة الى تزايد عمليات التخزين للسلع القادمة من داخل البلاد الى المناطق الحرة نتيجة لظروف الأمن الداخلى وإنتشار السرقات والإعتداء على الأموال ، ثم انخفضت صادرات السوق المحلى الى المناطق

الحرة فى أعوام 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 حيث بلغت 0, 5005 مليون $ ، 3420 مليون $ ، 0, 2176 مليون $ ، 0, 1795 مليون $ ، على التوالى ، ويرجع الباحث هذا الإنخفاض الى بعض الأزمات الخارجية مثل أزمة منطقة اليورو ، ثم عادت الواردات بعد ذلك فارتفعت فى عامى 2017 ، 2018– مع إرتفاع الصادرات المصرية عموما (يراجع الجدول رقم 2) ، حيث بلغت الصادرات القادمة من السوق المحلى الى المناطق الحرة 0, 2624 مليون $ ، 0, 5084 مليون $ ، على التوالى ، وذلك بعد قرار تعويم سعر الصرف فى 11/3/ 2016 ، حيث تم تخفيض قيمة الجنيه المصرى بعد أن إرتفع سعر الدولار من 7, 8 ج الى 18,13 ج ، وهذا مما يترتب عليه من الناحية الإقتصادية إرتفاع حجم الصادرات وإنخفاض حجم الواردات، وتفسير الباحث لإرتفاع حجم واردات المناطق الحرة فى ظل تخفيض قيمة الجنيه المصرى هو رخص هذه الواردات بالنسبة للمناطق الحرة حيث غالبية تعاملاتها تتم بالدولار ، كما يرجع إرتفاع حجم واردات المناطق الحرة من داخل البلاد الى بقايا تنفيذ العقود والإلتزامات الإستيرادية السابقة على قرار التعويم ، ثم عاودت هذه الصادرات الانخفاض فى أعوام 2019 ، 2020 ، 2021 حيث بلغت 0, 4133 مليون $ ،0, 3757 مليون $ ، 0, 1518 مليون $ ، على التوالى ، وتفسير الباحث لهذا الإنخفاض هو أنه ناتج عن الآثار الركودية المترتبة على جائحة كورونا عالمياً ومحلياً، و كذلك نظرا لإرتفاع قيمة الدولار بالنسبة للعملة المحلية مما ترتب عليه إرتفاع الأسعار النسبية للسلع ذات المكون الأجنبى فى السوق المحلى عن أسعار إستيراد ذات السلع من الخارج، ومن ثم إنخفض حجم الواردات الى المناطق الحرة من السوق المحلية ، هذا كما يلاحظ الباحث أن هناك قدر لا يستهان به من السلع التى تصدر من السوق المحلى الى المناطق الحرة تحت بند الإصلاح والإعادة وإستكمال الصنع وهذا النوع من السلع يحتسب ضمن ، الصادرات المصرية ، وعلى سبيل المثال فقد مثلت قيمة هذا النوع من الصادرات فى عام 2010 مبلغ 14 مليون $ أى مايعادل 80 مليون ج ، وفى

عام 2018 حوالى 26 مليون $ بمايعادل 191 مليون ج وفى عام 2019 حوالى 35 مليون $ بما يعادل 564 مليون ج (الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك).

6-1-2 قياس نسبة صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة الى اجمالى الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة :

جدول رقم (6) نسبة صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة / الى اجمالى الصادرات السلعية المصرية (% سنويا) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
0,61 %	% 2,0	% 7,0	% 14,8	% 11,4	% 8,27	% 5,45 –
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
% 7,0	% 12,3	% 14,6	% 14,8	% 5,2		

المصدر : **من عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

حيث يتضح من الجدول رقم (6) الخاص بقياس نسبة صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة / الى اجمالى الصادرات السلعية المصرية : أنه فى عام 2010 كانت هذه النسبة لا تكاد تصل الى 1% حيث بلغت 0,61 % ، ثم ارتفعت فى عام 2011 الى نسبة 2 % ، ثم ارتفعت فى أعقاب ثورة يناير خلال عامى 2012 ، 2013 الى نسب 7,0 %، 14,8 % ، على التوالى ، ثم انخفضت خلال عامى 2014 ، 2015 ، الى : 11,4 % ،8,27 %على التوالى ، لتصل الى السالب فى عام 2016 حيث بلغت سالب 5,45 % – ، ثم عاودت الارتفاع خلال أعوام 2017 ،2018 ، 2019

،2020 الى 0, 7 % ،12,3 %، 14,6 % ،8, 14%، على التوالى ، ثم إنخفضت بشدة فى عام 2021 حيث بلغت 2, 5% ،(يراجع فى تفسير هذه النسب المئوية الواردة فى جدول رقم (6) تحليل الباحث لجدول رقم (5) الخاص بحجم صادرات السوق المحلى الى المناطق الحرة نظراً للإرتباط بين الجدولين) .

2-6 الصادرات من المناطق الحرة الى السوق المحلى المصرى : (واردات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى) :

1-2-6 حجم الصادرات من المناطق الحرة الى السوق المحلى :

جدول رقم (7) صادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى (مليون $) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
,0 3296	6165 ,0	6583 ,0	4460 ,0	,0 4482	3376 ,0	,0 2780
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
,0 3187	4103 ,0	3829 ,0	3288 ,0	2592 ,0		

من عمل الباحث – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

تعتبر صادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى (من وجهة نظر الباحث) واردات الى داخل البلد ، لأنها مقامة فى ذات البلد ، ومن ثم يجب أن تضاف قيمة هذه الصادرات الداخلية الى قيمة الواردات الاجمالية لمصر ، بينما مايتم فى الواقع هو أنه يتم إحتسابها ضمن الصادرات الاجمالية المصرية ، (وسوف يقوم الباحث – فى مرحلة لاحقة من هذا البحث بتصحيح الوضع –

بإجراء هذا الخصم من الصادرات الاجمالية المصرية وإضافته الى الواردات الاجمالية المصرية) ، وبتحليل بيانات الجدول رقم (7) ، نرى أن قيمة صادرات المناطق الحرة الى السوق المحلى بلغت فى سنة 2010 قيمة 0, 3296 مليون $ ، ثم ارتفعت خلال عامى 2011 ، 2012 الى 0, 6165 مليون $ ، 0, 6583 $ على التوالى ، وتحليل الباحث لذلك الإرتفاع هو الأثر المباشر لتداعيات ثورة يناير 2011 وما بعدها ، حيث أدت هذه التداعيات إلى زيادة التكامل بين المناطق الحرة والسوق المحلى ، ودليل الباحث على ذلك أن قيمة صادرات السوق المحلى الى المناطق الحرة قد إرتفعت فى نفس الفترة خلال عامى 2011 /2012 ، ثم انخفضت فى أعوام 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 الى : 0, 4460 مليون $ ، 0, 4482 مليون $ ، 0, 3376 مليون $ ، 0, 2780 مليون $ على التوالى ، وتفسير الباحث لذلك هو الأثر غير المباشر لبعض الأزمات العالمية منها أزمة منطقة اليورو ، وكذلك أثر بعض الصدمات مثل أزمة تباطؤ الاقتصاد العالمى فى الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبى نظراً لتضخم دفع التكلفة وإرتفاع أسعار الغذاء والوقود ، ثم ارتفعت فى عامى 2017 و 2018 الى 0, 3187 مليون $ ، 0, 4103 مليون $ على التوالى ، ويفسر الباحث هذا الإرتفاع بأنه ناتج عن آثار الفترة القصيرة لتحرير سعر الصرف حيث بقايا تنفيذ العقود والإلتزامات الإستيرادية السابقة على قرار التعويم ، كذلك فإن إنخفاض قيمة الجنيه المصرى أدى الى إنخفاض فى حجم الواردات المصرية من الخارج ، ومن ثم يؤدى هذا الى إرتفاع نسبة الواردات المصرية من المناطق الحرة نظراً للتكامل الاقتصادى بينها وبين السوق المحلى ، ثم عاودت الانخفاض فى الأعوام 2018 ، 2019 ، 2020 الى : 0, 3829 مليون $ ، 0, 3288 مليون $ ، 0, 2592 مليون $ على التوالى ، وتفسير الباحث لذلك الإنخفاض هو ظهور آثار الفترة الطويلة لتعويم الجنيه المصرى ، حيث تبدأ واردات الدولة فى الانخفاض الكمى مع إرتفاع تكلفتها ، و كذلك آثار جائحة كورونا الركودية عالميا ومحليا ، هذا كما

يلاحظ الباحث وجود نسبة كبيرة من السلع والبضائع المصدرة من المناطق الحرة الى السوق المحلى سنويا وبمبالغ كبيرة تدخل تحت العديد من المسميات التى تحتاج الى الدقة فى الحساب والمطابقة والرقابة ، مثل السماح المؤقت والدروباك والإفراج المؤقت والإصلاح والإعادة والمخلفات والتخزين المؤقت فى المناطق الحرة وعلى سبيل المثال كانت تمثل مايلى: فى عام 2010 حوالى 2 مليار $ ، وفى عام 2012 حوالى 1 مليار و 172 مليون $ ، وفى عام 2018 بلغت قيمتها 1 مليار و 731 مليون $ ، وفى عام 2019 بلغت حوالى 2 مليار $ (الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك) .

6-2-2 قياس نسبة صادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى / الى اجمالى الصادرات السلعية المصرية :

جدول رقم (8) نسبة صادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى (واردات من المناطق الحرة الى الداخل) الى اجمالى الصادرات السلعية المصرية (% سنويا) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
5,8 %	% 17,0	% 20,0	% 13,0	% 15,0	% 12,8	% 8,4
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
% 8,5	% 10 ,0	% 13 ,5	% 13,0	% 9 ,0		

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك.

لقد سبق وأسلف الباحث ، بأن صادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى يجب أن تحتسب ضمن الواردات المصرية الاجمالية وليست ضمن صادراتها ، لأنها بمثابة واردات من المناطق الحرة الى الداخل ، وطبقا للجدول رقم (8) : فإن نسبة صادرات المناطق الحرة الى اجمالى الصادرات المصرية

هى كالتالى : فى عام 2010 كانت النسبة 5,8 % ، ثم ارتفعت خلال عامى 2011 ، 2012 (ثورة يناير) الى 17,0 % ، 20,0 % على التوالى ، ثم انخفضت فى عام 2013 الى 13,0 % ، ثم ارتفعت فى 2014 الى 15 % ، ثم انخفضت فى أعوام 2015 ، 2016 ، 2017 (تعويم الجنيه) الى 12,8 % ، 8,4 % ، 8,5% على التوالى ، ثم عاودت الارتفاع خلال أعوام 2018 ، 2019 ، 2020 الى 0, 10 % ، 5, 13 % ، 13,0 % على التوالى (حيث أدى انخفاض التعامل مع الخارج خلال أزمة كورونا الى زيادة التعامل مع المناطق الحرة فى الداخل نظرا للإجراءات الاحترازية) ، ثم عاودت الانخفاض فى عام 2021 حيث بلغت النسبة 0, 9 % ، (يراجع فى تفسير وتحليل هذه النسب المئوية الواردة فى الجدول رقم (8) تحليل الباحث لجدول رقم (7) الخاص بحجم صادرات المناطق الحرة الى السوق المحلى نظراً للإرتباط بين الجدولين) .

3-6 صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد :

1-3-6 حجم صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد :

جدول رقم (9) صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد (مليون $) من 2010 الى .2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3635 ,0	7487 ,0	,0 2864	3836 ,0	,0 3585	,0 2521	2641 ,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**إجمالى**	
3250 ,0	5936 ,0	,0 5576	4436 ,0	6498 ,0	52265	

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك.

من الجدول رقم (9) نرى حجم صادرات المناطق الحرة الى خارج البلاد ، وبالتالى فهذه الصادرات تمثل المساهمة الحقيقية للمناطق الحرة فى تحسين وضع الميزان التجارى المصرى ، ولو اننا قمنا بتحليل الجدول بعاليه لرأينا أنه فى عام 2010 كانت قيمة صادرات المناطق الحرة الى خارج البلاد هى : 0, 3635 مليون $ ، ارتفعت فى عام 2011 الى 0, 7487 مليون $ ، انخفضت فى 2012 الى 0, 2864 مليون $ ، وتفسير الباحث لذلك هو إنخفاض حجم الصادرات المصرية من السوق المحلى والمناطق الحرة معا الى خارج البلاد نظراً لتداعيات ثورة يناير 2011 ، ثم ارتفعت فى عامى 2013 ، 2014 الى قيمة : 0, 3836 مليون $ ، 0, 3585 مليون $ ، على التوالى ، وتفسير الباحث لذلك هو إنخفاض حجم المخاطر الأمنية مع بدايات وضع جديد أكثر إنضباطا مما أثر إيجابيا على صادرات المناطق الحرة الى خارج البلاد ، ثم انخفضت فى عامى 2015 ، 2016 الى قيمة : 0, 2521 مليون $ ، 0, 2641 مليون $ على التوالى ، وتفسير الباحث لذلك هو الأثر غير المباشر لبعض الأزمات العالمية منها أزمة منطقة اليورو ، وكذلك أثر بعض الصدمات مثل أزمة تباطؤ الاقتصاد العالمى فى الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبى نظراً لتضخم دفع التكلفة وإرتفاع أسعار الغذاء والوقود خلال تلك الفترة ، ثم ارتفعت فى أعوام 2017 ، 2018 ، 2019 الى : 0, 3250 مليون $ ، 0, 5936 مليون $ ، 0, 5576 مليون $ على التوالى ، وتحليل الباحث لذلك هو الأثر الإيجابى لتعويم سعر الصرف حيث إقترب الجنيه المصرى من قيمته الحقيقية ، وهذا أدى الى تنشيط صادرات هذه المناطق، نظراً لأن معظم مكونات عناصر الانتاج فيها تأتى من داخل البلاد ، ثم انخفضت فى عام 2020 الى 0, 4436 مليون $ وتحليل الباحث لذلك هو الأثر الإنكماشى الناتج عن الإجراءات الإحترازية لجائحة كورونا على الإنتاج ومن ثم الصادرات بدايةً من عام 2019 ، وكذلك الأثر الإنكماشى لرفع الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى المتتالى لأسعار الفائدة ، مما ترتب عليه خروج أموال الإستثمار غير المباشر

من مصر بإتجاه الأسواق الأمريكية، وهذا مما أوجد أثراً سلبياً على حجم الإستثمار ومن ثم حجم الصادرات فى المناطق الحرة ، كما ترتب على إنسحاب تلك الإستثمارات إنخفاض معدلات التمويل فى البورصة المصرية مما أدى الى نقص التمويل للعملية الإنتاجية فى المناطق الحرة ومن ثم إنخفاض حجم صادراتها ، ثم عاودت الإرتفاع عام 2021 الى 0, 6498 مليون $ ، وتفسير ذلك فى رأى الباحث أن هذا الإنخفاض قد جاء مع بدايات تقليص إجراءات جائحة كورونا الإحترازية ، والإجراءات التى إتخذها البنك المركزى بخصوص سعر الفائدة متابعةً للفيدرالى الأمريكى .

6-3-2 قياس نسبة صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد / الى اجمالى الصادرات السلعية :

جدول رقم (10) اجمالى الصادرات المصرية بالمليار $ من 2010 / 2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
27,146	35,348	33,150	33,871	30,055	26,358	32,952
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**إجمالى**	
37,341	41,472	28,399	25,437	29,191	381220	

من عمل الباحث – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

جدول رقم (11) حساب نسبة صادرات السلع من المناطق الحرة (الى خارج البلاد) الى اجمالى الصادرات السلعية المصرية (% سنويا) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016

% 8,0	% 9,5	% 12,0	% 11,3	% 8,6	% 21,0	% 6,0
	إجمالى %	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**
	% 13,7	% 22 ,0	% 17,0	% 20 ,0	14 ,0 %	% 8,7

من عمل الباحث – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك.

من الجداول أرقام (9) ، (10) ، (11) نرى أن إجمالى حجم الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة هو 381220 مليار$ ، وإجمالى حجم صادرات المناطق الحرة خلال فترة الدراسة هو 52265 مليار$ ، ومن ثم كانت نسبة إجمالى صادرات المناطق الحرة الى اجمالى الصادرات المصرية 13,7 % ، وتفصيل ذلك أن صادرات المناطق الحرة الى الخارج فى عام 2010 كانت تمثل 6 % من إجمالى الصادرات المصرية الى الخارج ، ثم ارتفعت النسبة فى عام 2011 (ثورة يناير) الى 21,0 % ، ثم انخفضت فى 2012 الى 8,6 % ، ثم ارتفعت فى عامى 2013 ، 2014 الى 11,3 % ، 12,0 % على التوالى ، ثم انخفضت فى أعوام 2015 ، 2016 ، 2017 الى 9,5 % ، 8,0 % 8,7 % على التوالى ، ثم ارتفعت خلال الأعوام 2018،2019،2020،2021 الى 0, 14 % ، 0, 20 % ، 17,0 % ، 0, 22 % على التوالى (يراجع فى تفسير جدول رقم (11) : التحليل الوارد بخصوص حجم صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد ، بمناسبة التعليق على جدول رقم 9 نظراً للإرتباط بينهما) .

6-4 واردات السلع من الخارج الى المناطق الحرة المصرية :

6-4-1 حجم واردات السلع من خارج البلاد الى المناطق الحرة :

جدول رقم (12) واردات السلع من خارج البلاد الى المناطق الحرة (مليون $) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
,0 4839	4772 ,0	5336 ,0	4929 ,0	,0 6346	6439 ,0	,0 6914
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
,0 5248	6748 ,0	6676 ,0	4816 ,0	1972 ,0		

من **عمل الباحث – بيانات** الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك.

بتحليل الجدول رقم (12) نرى أن قيمة واردات المناطق الحرة من الخارج بلغت فى عام 2010 ماقيمته 0, 4839 مليون $ ، ارتفعت فى عام 2012 الى 0, 5336 مليون $ ، وتفسير ذلك – من وجهة نظر الباحث – يرجع الى تداعيات أحداث ثورة يناير 2011 ، وارتفاع الطلب الداخلى على صادرات المناطق الحرة الى السوق المحلى كبديل للإنتاج المحلى وإرتفاع الأسعار النسبية للسلع المستوردة من الخارج ، وانخفضت فى عام 2013 الى 0, 4929 مليون $ ، ثم عادت وارتفعت خلال أعوام : 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2018 ، 2019 الى : 0, 6346 مليون $ ، 0, 6439 مليون $ ، 0, 6914 مليون $ ، 0, 6748 مليون $ ، 0, 6676 مليون $ على التوالى ، وتفسير ذلك من وجهة نظر الباحث هو الآثار المترتبة على تعويم سعر الصرف مما ترتب عليها إرتفاع فاتورة الواردات من الخارج الى داخل البلاد ، ومن ثم إزدياد الطلب على الواردات من المناطق الحرة نظراً لإنخفاض أسعارها نسبياً نتيجة للتكامل بين السوق المحلى والمناطق الحرة ، وهذا مما يتطلب زيادة القدرة الإنتاجية داخل المناطق الحرة لتلبية هذا الطلب المتزايد من السوق الداخلى ، ومن ثم لابد وأن يرتفع حجم الواردات من الخارج خاصة من مستلزمات الإنتاج ، ثم انخفضت خلال عامى 2020 ، 2021 الى 0, 4816 مليون $ ، 0, 1972 مليون

$ على التوالى ، وتفسير الباحث لهذا الإنخفاض هو أنه ناتج عن الآثار الركودية المترتبة على جائحة كورونا عالمياً ومحلياً.

6-4-2 قياس نسبة واردات السلع من خارج البلاد الى المناطق الحرة / الى اجمالى الواردات السلعية المصرية :

جدول رقم (13) نسبة واردات السلع (من خارج البلاد الى المناطق الحرة) الى اجمالى الواردات السلعية المصرية (% سنويا) من 2010 الى :2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
% 6,0	% 7,0	% 8,0	% 7,0	% 9,0	% 8,5	% 10,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
% 8,5	% 9 ,0	% 9 ,4	% 7,0	% 2 ,4		

من عمل الباحث – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك.

من الجدول رقم (13) يمكننا قياس نسبة واردات السلع من خارج البلاد الى المناطق الحرة / الى اجمالى الواردات السلعية المصرية : حيث بلغت فى 2010 نسبة 6,0 % الى اجمالى الواردات ، ثم ارتفعت فى عامى 2011 ، 2012 الى نسبتى 7,0 % ، 8 % على التوالى ، ثم فى 2016 ارتفعت الى 10 % ، ثم انخفضت نسبيا خلال عامى 2018 ، 2019 ، 2020 ، 2021 الى نسب 9 ,0 % ، 9 ,4 % ، 7,0 % ، 2 ,4 % على التوالى (يراجع فى تفسير وتحليل هذه النسب المئوية الواردة فى الجدول رقم (13) تحليل الباحث لجدول رقم (12) الخاص بحجم واردات السلع من خارج البلاد الى المناطق الحرة نظراً للإرتباط بين الجدولين).

6-5 صافى تغطية صادرات المناطق الحرة لوارداتها (من والى الخارج) :

جدول رقم (14) صافى تغطية صادرات المناطق الحرة لوارداتها (من والى الخارج) مليون $ من 2010 الى .2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
,0	,0	,0	,0	,0	,0	,42
−1204	+2715	−4722	−1093	−2761	−3918	−4273
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
,0	0, 812−	,0	0, 380−	0, 4526		
−1998		−1100		+		

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

من خلال الجدول رقم (14) الخاص بصافى تغطية صادرات المناطق الحرة لوارداتها من / والى الخارج) : نرى أنه فى عام 2010 كانت التغطية بنسبة سالبة تبلغ 0, 1204− مليون $ ، وفى عام 2011 (ثورة يناير) كانت التغطية موجبة بمبلغ 0, 2715+ مليون $ ، ثم فى باقى السنوات فى الأعوام 2012، 2013، 2014 ، 2015 ، 2016 كانت التغطية بالسالب حيث بلغت : 0, 4722− مليون $ ، 0, 1093− مليون $ ، 0, 2761− مليون $ ، 0, 3918− مليون دولار ، 42, 4273− مليون $ ، وتفسير الباحث لذلك الفائض فى 2011 هو أنه خلال أحداث ثورة يناير زاد الطلب الداخلى على صادرات المناطق الحرة لتعويض العجز فى الانتاج المحلى و تراجع حجم الواردات من الخارج ، ومن ثم يمكن – فى الأجل القصير – الإستجابة من خلال المخزون السلعى لدى المناطق الحرة ، ولكن فى السنوات التى أعقبت ثورة يناير زادات واردات المناطق الحرة عن صادراتها من أجل تعويض النقص فى مستلزمات الانتاج ومن أجل الاستجابة للطلب المحلى المتزايد على سلع المناطق الحرة التى – كما أسلفنا – تتميز بإنخفاض أسعارها النسبية ، ثم تقلص الفارق بين صادرات وواردات المناطق الحرة فى عامى 2017 ، 2018

الى 0, 1998- مليون $ ، 0, 812- مليون $ على التوالى ، وهذا راجع – فى رأى الباحث – الى الآثار المترتبة على تعويم سعر الصرف للجنيه المصرى ، من حيث إرتفاع حجم الصادرات وإنخفاض حجم الواردات ، نظراً للتكامل بين السوق المحلى والمناطق الحرة ، ثم بعد ذلك ازداد الفارق تقلصاً فى أعوام 2019 ،2020 حتى وصل الى ، 0, 1100- مليون $ ، 0, 380- مليون $ ، على التوالى ، وهذا راجع فى رأى الباحث الى الآثار الركودية المترتبة على جائحة كورونا ، حيث زادت صادرات المناطق الحرة الى داخل البلاد ، ثم فى عام 2021 ، عاد صافى التغطية الى تحقيق فائض وصل الى 0, 4526 + ، وتفسير ذلك من وجهة نظر الباحث هو عودة الأمور الى نصابها بعد إنتهاء الإجراءات الإحترازية لجائحة كورونا.

6-6 التطبيق على صادرات وواردات المنطقة الحرة بالاسكندرية :

1-6-6 صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية :

1-1-6-6 حجم صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية :

جدول رقم (15) : صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية (مليون دولار $) من 2010 الى .2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3 ,8	312 ,0	1986 ,0	0 ,288	,0 3169	1897 ,0	1388 ,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
,0	2477 ,0	1916 ,0	1673 ,0	511 ,0		

1646						

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

يكرر الباحث ماورد بالتعليق على جدول رقم (5) ، حيث من الجدول رقم (15) الخاص بحجم صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية ، هى من وجهة نظر الباحث تعتبر واردات من منطقة حرة الى داخل البلد ، حيث تحتسب الصادرات من السوق المحلى الى المناطق الحرة ضمن الصادرات المصرية الاجمالية ، ويترتب على ذلك أنه كلما زادت الصادرات من داخل البلد الى المناطق الحرة ، كلما زادت قيمة الصادرات المصرية الإجمالية ، نلاحظ أنه فى عام 2010 كان حجم الصادرات من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية 8, 3 مليون $ ، ثم ارتفع فى عام 2011 الى 0, 312 مليون $ ، ثم ارتفع فى عام 2012 الى 0, 1986 مليون $ ، وتفسير الباحث لتلك الزيادة هو آثار وتداعيات ثورة يناير 2011 ، حيث إرتفع طلب المناطق الحرة (ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية على الواردات عموما سواءاً من خارج البلاد أو من داخلها ، خاصة بالنسبة للمواد الخام والسلع الوسيطة وقطع الغيار اللازمة للمشروعات داخل تلك المناطق ، وذلك نظراً لتراجع الإنتاج المحلى وإنخفاض المخزون الإستراتيجى للسلع ، حيث أدت تداعيات ثورة يناير إلى زيادة التكامل بين المناطق الحرة والسوق المحلى ، هذا بالإضافة الى تزايد عمليات التخزين للسلع القادمة من داخل البلاد الى المناطق الحرة (ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية) ، نتيجة لظروف الأمن الداخلى وإنتشار السرقات والإعتداء على الأموال ، ثم انخفض فى 2013 الى 288 ألف $ ، ثم ارتفع فى 2014 الى 0, 3169 مليون $ ، ثم انخفض خلال عامى 2015 ، 2016 ، الى ما قيمتة 0, 1897 مليون $ ، 0, 1388 مليون $ على التوالى ، وقد يرجع ذلك الى أزمة منطقة اليورو ، ثم ارتفع خلال عامى 2017 ، 2018 الى ماقيمته 0, 1646 مليون $ ، 0, 2477

مليون $ على التوالى ، وهذا يتماشى مع إرتفاع الصادرات المصرية عموما ، وذلك عقب قرار تعويم سعر الصرف فى 11/3/ 2016 ، حيث يترتب على تخفيض قيمة العملة من الناحية الإقتصادية إرتفاع حجم الصادرات وإنخفاض حجم الواردات، وتفسير الباحث لإرتفاع حجم واردات المناطق الحرة فى ظل تخفيض قيمة الجنيه المصرى هو رخص هذه الواردات بالنسبة للمناطق الحرة (ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية) حيث غالبية تعاملاتها تتم بالدولار ، كما يرجع إرتفاع حجم واردات المنطقة الحرة بالاسكندرية من داخل البلاد الى بقايا تنفيذ العقود والإلتزامات الإستيرادية السابقة على قرار التعويم ، ثم انخفض حجم صادرات السوق المحلى للمنطقة الحرة بالإسكندرية خلال أعوام 2019 ، 2020 ، 2021 ، الى ما قيمته 0, 1916 مليون $ ، 0, 1673 مليون $، 0, 511 مليون $ على التوالى ، وتفسير الباحث لهذا الإنخفاض هو أنه ناتج عن الآثار الركودية المترتبة على جائحة كورونا عالمياً ومحلياً، و كذلك نظرا لإرتفاع قيمة الدولار بالنسبة للعملة المحلية مما ترتب عليه إرتفاع الأسعار النسبية للسلع ذات المكّون الأجنبى فى السوق المحلى عن أسعار إستيراد ذات السلع من الخارج، ومن ثم إنخفض حجم الواردات الى المناطق الحرة من السوق المحلية ، ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية .

6-6-1-2 قياس نسبة صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية / الى اجمالى صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة :

جدول رقم (16) : نسبة صادرات السلع (من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية) الى اجمالى صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة (% سنويا) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016

% 77,0	% 87,0	% 93,0	% 6,0	% 85,0	% 42,0	% 0,01
		2021	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**
		% 34,0	% 44,5	% 46,0	% 49,0	% 63,0

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

من الجدول رقم (16) : الخاص بنسبة صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية / الى اجمالى صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة : نرى أنه فى عام 2010 كانت نسبة صادرات السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية منسوبة الى كامل الصادرات من السوق المحلى الى كافة المناطق الحرة هى : 0,01 % ، ارتفعت فجأة فى عام 2011 (ثورة يناير) الى نسبة42,0 % ، ثم فى عام 2012 (أعقاب ثورة يناير) تصاعدت النسبة الى أن بلغت 85,0 % ، ثم انخفضت فى عام 2013 الى 6,0 % فقط ، ثم ارتفعت فى 2014 الى نسبة 93,0 % ، ثم توالى الانخفاض فى الأعوام 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 ، 2019 ، 2020 ، 2021 (فى أعقاب تحرير سعر الصرف وأزمة كورونا) الى : 87,0 % ، 77,0 % ، 0,63 % ، 49,0 % ، 46,0 % ، 44,5 %، 34,0%على التوالى (يراجع فى تفسير وتحليل هذه النسب المئوية الواردة فى الجدول رقم (16) تحليل الباحث لجدول رقم (15) الخاص بحجم صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية نظراً للإرتباط بين الجدولين).

6-6-2 صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى خارج البلاد :

6-6-2-1 حجم صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى خارج البلاد :

جدول رقم (17) : صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى خارج البلاد (مليون $) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
1864 ,0	,0 2729	1673 ,0	,0 1773	,0 1936	1196 ,0	1338 ,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
1769 ,0	,0 2359	1752 ,0	884 ,0	1064 ,0		

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

فى التعليق على الجدول رقم (17) : الخاص بصادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى خارج البلاد : يكرر الباحث ما أورده فى السابق من أن هذه الصادرات الى الخارج هى التى تمثل المساهمة الحقيقية للمناطق الحرة فى تحسين وضع الميزان التجارى المصرى ، حيث نرى أن قيمة صادرات المنطقة الحرة بالاسكندرية الى خارج البلاد فى 2010 كانت 0, 1864 مليون $ ، ثم فى عام 2011 (ثورة يناير) ارتفعت الى 2729 مليون $ ، ثم توالى الاتفاع خلال الأعوام 2012 ، 2013 ، 2014 الى قيمة : 0, 1673 مليون $ ، 0, 1773 مليون $ ، 0, 1936 مليون $ على التوالى ، وتفسير الباحث لذلك هو إنخفاض حجم المخاطر الأمنية مع بدايات وضع جديد أكثر إنضباطا مما أثر إيجابياً على صادرات المناطق الحرة ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية الى خارج البلاد ، ثم انخفضت فى عام 2015 الى قيمة 0, 1196 مليون $ ، وتفسير الباحث لهذا الإنخفاض هو الأثر غير المباشر لبعض الأزمات العالمية منها أزمة منطقة اليورو ، وكذلك أثر بعض الصدمات مثل صدمة تباطؤ الاقتصاد العالمى فى الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبى نظراً لتضخم دفع التكلفة وإرتفاع أسعار الغذاء والوقود خلال تلك الفترة ، ثم عاودت الارتفاع خلال أعوام 2016 ، 2017 ، 2018 الى : 0, 1338 مليون $ ، 0, 1769 مليون $ ، 0, 2359 مليون $ على التوالى ، وتحليل الباحث لذلك هو الأثر

الإيجابى لتعويم سعر الصرف حيث إقترب الجنيه المصرى من قيمته الحقيقية ، وهذا مما أدى الى تنشيط صادرات المناطق الحرة ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية ، وذلك بالنظر الى أن معظم مكونات عناصر الإنتاج فى تلك المناطق تأتى من داخل البلاد ، ثم انخفضت خلال أعوام 2019 ، 2020 ، 2021 الى ما قيمتة 0, 1752 مليون $ ، 0, 884 مليون $ ، 0, 1064 مليون $ على التوالى ، وتفسير الباحث لذلك هو الأثر الإنكماشى الناتج عن الإجراءات الإحترازية لجائحة كورونا على الإنتاج ومن ثم على الصادرات بدايةً من عام 2019 ، وكذلك الأثر الإنكماشى لرفع الإحتياطى الفيدرالى الأمريكى المتتالى لأسعار الفائدة ، مما ترتب عليه خروج أموال الإستثمار غير المباشر من مصر بإتجاه الأسواق الأمريكية، وهذا مما أوجد أثراً سلبياً على حجم الإستثمار ومن ثم حجم الصادرات فى المناطق الحرة ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية ، كما ترتب على إنسحاب تلك الإستثمارات إنخفاض معدلات التمويل فى البورصة المصرية مما أدى الى نقص التمويل للعملية الإنتاجية فى المناطق الحرة ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية ومن ثم كانت النتيجة إنخفاض حجم صادراتها.

6-6-2-2 قياس نسبة صادرات السلع (من المنطقة الحرة بالاسكندرية) الى اجمالى صادرات السلع من المناطق الحرة الى الخارج :

جدول رقم (18) نسبة صادرات السلع (من المنطقة الحرة بالاسكندرية) الى اجمالى صادرات السلع من المناطق الحرة الى الخارج (% سنويا) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
51,0 %	% 36,5	% 58,0	% 46,0	54,0 %	% 47,5	% 43,0

		2021	2020	2019	2018	2017
		% 16,0	% 20,0	% 31,5	% 40,0	% 54,5

من عمل الباحث – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

من الجدول رقم (18) الخاص بنسبة صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية / الى اجمالى صادرات السلع من المناطق الحرة الى الخارج : نلاحظ أنه خلال عام 2010 كانت النسبة مرتفعة حيث بلغت 51,0 % ، ثم انخفضت فى عام 2011 (ثورة يناير) الى 36,5 % ، ثم ارتفعت فى عام 2012 (فى أعقاب ثورة يناير) الى 58,0 % ، ثم انخفضت فى عام 2013 الى نسبة 46,0 % ، ثم ارتفعت فى 2014 الى 54,0 % ، ثم انخفضت خلال عامى 2015 ، 2016 الى 47,5 % ، 43,0 % على التوالى ، ثم ارتفعت فى عام 2017 عقب تحرير سعر الصرف الى 54,5 % ، ثم توالى الانخفاض بشدة خلال أزمة كوفيد 19 (كورونا) فى أعوام الأزمة ، 2019، 2020، 2021 الى 31,5 % ، 20,0 % ، 16,0 % على التوالى (يراجع فى تفسير وتحليل هذه النسب المئوية الواردة فى الجدول رقم (18) تحليل الباحث لجدول رقم (17) الخاص بحجم صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى خارج البلاد نظراً للإرتباط بين الجدولين).

3-6-6 صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى : (واردات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى) :

1-3-6-6 حجم صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى : (واردات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى) :

جدول رقم (19) واردات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى (مليون $) (صادرات للداخل) من 2010 الى 2021 ..

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
2473 ,0	3020 ,0	,0 4098	4229 ,0	,0 4916	5731 ,0	2245 ,0
		2021	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**
		1236 ,0	1998 ,0	2734 ,0	3147 ,0	2682 ,0

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

من وجهة نظر الباحث ، تعتبر صادرات السلع من المناطق الحرة (ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية) الى السوق المحلى واردات الى داخل البلد ، لأنها مقامة فى ذات البلد ، ومن ثم يجب أن تخصم قيمة هذه الصادرات من إجمالى الصادرات المصرية وتضاف الى قيمة الواردات الاجمالية لمصر ، بينما مايتم فى الواقع هو أنه يتم إحتسابها ضمن الصادرات الاجمالية المصرية ، (وفى مرحلة لاحقة من هذا البحث سوف يقوم الباحث بإجراء هذا الخصم من الصادرات الاجمالية المصرية وإضافته الى الواردات الاجمالية المصرية) ، ومن الجدول رقم (19) الخاص بصادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى : نرى أنه فى عام 2010 كانت تلك الصادرات 0, 2245 مليون $ ، ارتفعت فى عام 2011 (ثورة يناير) الى 0, 5731 مليون $ ، وتحليل الباحث لذلك الإرتفاع هو الأثر المباشر لتداعيات ثورة يناير 2011 ، حيث أدت هذه التداعيات إلى زيادة التكامل بين المناطق الحرة والسوق المحلى ، ودليل الباحث على ذلك أن قيمة صادرات السوق المحلى الى المناطق الحرة قد إرتفعت فى نفس الفترة ، ثم انخفضت فى أعوام 2012 ،2013 ، 2014، الى مستوى واحد تقريبا حيث كانت : 0, 4916 مليون $ ، 0, 4229 مليون $ ، 0, 4098 مليون $ ، وتفسير الباحث لذلك هو الأثر غير المباشر لبعض

الأزمات العالمية منها أزمة منطقة اليورو ، وكذلك أثر بعض الصدمات مثل أزمة تباطؤ الاقتصاد العالمى ، ثم انخفضت فى أعوام 2015 ، 2016 ، 2017 ووصلت الى 0, 3020 مليون $ ، 0, 2473 مليون $ ، 0, 2682 مليون $ على التوالى ، وتفسير الباحث لذلك الإنخفاض هو الآثار الناتجة عن تعويم سعر الصرف وإنخفاض قيمة الجنيه المصرى فى عام 2016 ، ثم ارتفعت فى عام 2018 الى 0, 3147 مليون $ ، ويفسر الباحث هذا الإرتفاع بأنه ناتج عن آثار الفترة القصيرة التى تعقب تحرير سعر الصرف ، حيث بقايا تنفيذ العقود والإلتزامات الإستيرادية السابقة على قرار التعويم ، كذلك فإن إنخفاض قيمة الجنيه المصرى أدى الى إنخفاض فى حجم الواردات المصرية من الخارج ، ومن ثم يؤدى هذا الى إرتفاع نسبة الواردات المصرية من المناطق الحرة (ومن بينها المنطقة الحرة بالاسكندرية) نظراً للتكامل الاقتصادى بينها وبين السوق المحلى ، ثم عاودت الانخفاض خلال أعوام : 2019، 2020 ، 2021 الى 0, 2734 مليون $ ، 0, 1998 مليون $ ، 0, 1236 مليون $ على التوالى ، وتفسير الباحث لذلك الإنخفاض هو ظهور آثار الفترة الطويلة لتعويم الجنيه المصرى ، حيث تبدأ واردات الدولة فى الانخفاض الكمى مع إرتفاع تكلفتها ، و كذلك آثار جائحة كورونا الركودية عالميا ومحليا .

6-6-3-2 قياس نسبة صادرات السلع (واردات للداخل) من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى / الى اجمالى صادرات السلع (واردات للداخل) من المناطق الحرة الى السوق المحلى:

جدول رقم (20) : نسبة واردات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى الى اجمالى واردات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى (% سنويا) (صادرات للداخل) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
68,0 %	% 93,0	75,0 %	% 95,0	% 91,5	% 89,5	% 89,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
% 84,0	% 77,0	71,5 %	% 61,0	% 48,0		

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

من الجدول رقم (20) حيث نسبة واردات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى / الى اجمالى واردات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى : نرى أنها كانت فى عام 2010 بنسبة 68,0 % ، ارتفعت عام 2011 (ثورة يناير) الى 93,0 % ثم وصلت فى عام 2013 الى 95,0 % ، ثم بدأت فى الانخفاض فى عام 2014 الى نسبة 91,5 % ، ثم استمرت فى الانخفاض حتى وصلت فى عام 2021 الى نسبة 48,0 % ، ولكنها عموما تمثل نسبة مرتفعة ، حيث تكاد المنطقة الحرة بالاسكندرية لا تقل عن نصف واردات السلع الى السوق المحلى من إجمالى الواردات الى الداخل من جميع المناطق الحرة الأخرى (يراجع فى تفسير وتحليل هذه النسب المئوية الواردة فى الجدول رقم (20) تحليل الباحث لجدول رقم (19) الخاص بحجم صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى" واردات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى " نظراً للإرتباط بين الجدولين).

6-6-4 واردات السلع من خارج البلاد الى المنطقة الحرة بالاسكندرية :

6-6-4-1 حجم واردات السلع من خارج البلاد الى المنطقة الحرة بالاسكندرية :

جدول رقم (21) واردات السلع من خارج البلاد الى المنطقة الحرة بالاسكندرية (مليون $) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
9 ,468	0 ,016	0 ,036	0 ,18	0 ,10	0 ,005	0 ,007
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
0 ,04	0 ,0	0 ,0	0 ,15	0 ,0		

من **عمل الباحث**– الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك.

حيث نرى من الجدول رقم (21) واردات السلع من خارج البلاد الى المنطقة الحرة بالاسكندرية ، كانت فى عام 2010 بقيمة 468, 9 مليون $ ، ثم انخفضت فى عامى 2011 ، 2012 (فى أعقاب ثورة يناير) الى 16 ألف $ ، 36 ألف $ فقط ، ثم استمرت فى الانخفاض حتى وصلت الى مستوى صفر (0) فى عام 2018 واستمرت فى هذا المستوى تقريبا حتى عام 2021 ، وهذا الوضع غير إعتيادى ويلفت الإنتباه ، وتفسير الباحث لهذا الوضع أنه إذا تمت مقارنة صادرات السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية (واردات المنطقة الحرة من السوق المحلى) مقارنة بالمناطق الأخرى لوجدناها نسبة مرتفعة جدا ، حيث وصلت فى 2012 الى نسبة 85,0 % ، وفى 2014 ، 2015 بلغت 93,0 % ، 87,0 % على التوالى (يراجع جدول رقم (16).

6-6-4-2 قياس نسبة واردات السلع من خارج البلاد الى المنطقة الحرة بالاسكندرية / الى اجمالى واردات السلع من خارج البلاد الى المناطق الحرة :

جدول رقم (22) نسبة واردات السلع (من خارج البلاد الى المنطقة الحرة بالاسكندرية) الى اجمالى واردات السلع من خارج البلاد الى المناطق الحرة (% سنويا) من 2010 الى 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
% 19,0	% 3,5	% 7,0	% 3,7	% 1,5	% 7,8	% 1,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
% 7,6	% 0,0	% 0,0	% 3,0	% 0,0		

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك.

نلاحظ فى جدول (22) الانخفاض الشديد لنسبة واردات السلع من خارج البلاد الى المنطقة الحرة بالاسكندرية / الى اجمالى واردات السلع من خارج البلاد الى المناطق الحرة ، ففى عام 2011 بلغت هذه النسبة 3,5 % ، وفى عام 2014 بلغت النسبة 1,5 % ، وفى عام 2016 بلغت نسبة 1,0 % ، وفى أعوام 2018 ، 2019 ، 2021 بلغت النسبة 0 % ، وتفسير الباحث لهذا الوضع غير الطبيعى هو أنه إذا تمت مقارنة واردات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية ، مقارنة بباقى إجمالى المناطق الحرة الأخرى لوجدناها نسبة مرتفعة جدا ، حيث وصلت فى 2012 الى نسبة 85,0 % ، وفى 2014 ، 2015 بلغت 93,0 % ، 87,0 % على التوالى (يراجع فى ذلك جدول رقم (16) الخاص بنسبة صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية مقارنة بجدول رقم 22 أعلاه) .

6-6-5 قياس صافى تغطية صادرات المنطقة الحرة بالاسكندرية لوارداتها من والى الخارج:

جدول رقم (23) : صافى تغطية صادرات المنطقة الحرة بالاسكندرية لوارداتها (من والى الخارج) مليون $ من 2010 الى .2021

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
,9 +1337	,9 +1195	,9 +1935	,8 +1772	,9 +1672	,0 +2729	,0 −7604
		2021	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**
		1064 ,0 +	,85 +883	,0 +1752	,0 +2359	,9 + 1768

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

من الجدول رقم (23) الخاص بقياس صافى تغطية صادرات المنطقة الحرة بالاسكندرية لوارداتها من / والى الخارج : نلاحظ ارتفاع هذه النسبة وأنها نسبة موجبة فى جميع السنوات عدا سنة 2010 ، وهذا مما يحسب للمنطقة الحرة بالاسكندرية .

جدول رقم (24) صافى تغطية صادرات إجمالى المناطق الحرة لوارداتها (من والى الخارج) – مليون $ من 2010 الى 2021 .

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
,42 −4273	,0 −3918	,0 −2761	,0 −1093	,0 −4722	,0 +2715	,0 −1204
		2021	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**
		4526 ,0 +	−380 ,0	,0 −1100	−812 ,0	,0 −1998

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

أثبتت الدراسة مدى كفاءة المنطقة الحرة بالإسكندرية كإحدى المناطق التى تعمل على ترقية معدل الصادرات المصرية ، بالرغم من أنه قد شابتها بعض المثالب

التى إتسمت بها باقى المناطق الحرة على مستوى الجمهورية ، حيث بالمقارنة نرى فى الجدول رقم (23) مدى تغطية صادرات المنطقة الحرة بالاسكندرية لوارداتها ، حيث لديها تغطية موجبة من قبل صادراتها الى الخارج لوارداتها خلال جميع السنوات فيما عدا سنة واحدة فقط وهى سنة 2010 التى كانت بالسالب ، بينما فى جدول (24) الخاص بجميع المناطق الحرة نجد أن لديها تغطية سالبة من صادراتها الى الخارج لوارداتها فيما عدا عامى 2011 (ثورة يناير) و 2021 بعد انتهاء جائحة كورونا ، ومن ثم نستنتج أن المنطقة الحرة بالاسكندرية أفضل من باقى المناطق الحرة فى مصر من حيث تغطية صادراتها لوارداتها.

6-7 مدى المساهمة الحقيقية للمناطق الحرة فى إجمالى الصادرات المصرية :

إن الصادرات السلعية المصرية تشمل صادرات المناطق الحرة الكائنة على الأراضى المصرية ، ومن بين هذه الصادرات : صادرات المناطق الحرة الى السوق المحلى المصرى ، بينما هذه تدخل ضمن الواردات المصرية ، ومن ثم قام الباحث بخصم قيمة هذه الصادرات من قيمة إجمالى الصادرات المصرية وبإضافة قيمة صادرات المناطق الحرة الى الداخل (وهى فى حقيقتها واردات) الى قيمة الواردات المصرية ، كما هو موضح بالجدولين رقمى (25) ، (26) :

جدول رقم (25) صافى الصادرات السلعية المصرية مليار $ من 2010 الى 2021 (بعد خصم صادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى لأنها تعتبر بمثابة واردات بالنسبة الى مصر) .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
,350	,183	26 ,567	29 ,411	,573	22 ,982	30 ,172

53	29			25		
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
,154 34	,369 37	24 ,570	22 ,149	26 ,600		

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك.

جدول رقم (26) صافى الواردات السلعية المصرية مليار $ من 2010 الى 2021 (بعد اضافة واردات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى) – من عمل الباحث .

2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
,935 63	71 ,338	75 ,403	,636 72	,633 85	78 ,982	70 ,774
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
,332 65	79 ,851	74 ,729	,744 73	84 ,197		

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

6-7 -1 قياس مدى مساهمة المناطق الحرة فى الصادرات بعد إجراء الخصم والإضافة :

سيقوم الباحث بتصفية رصيد الميزان التجارى المصرى بعد الخصم والاضافة فى البند السابق حيث سيتغير ، وذلك كما هو موضح بالجدولين رقمى (27) ، (28) :

جدول رقم (27) أصل رصيد الميزان التجارى المصرى مليار $ من 2010 الى 2021 .

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
,042 −35	,248 −49	,096 −51	,305 −34	,670 −35	,825 −29	,493 −3
		2021	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**
		−52 ,414	,019 −45	,501 −42	,276 −34	,804 −24

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

جدول رقم (28) صافى رصيد الميزان التجارى المصرى بعد الخصم والاضافة مليار $ من 2010 الى .2021

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
40 ,602 −	,000 −56	,060 −60	,225 −43	,836 −48	,155 −42	,585 −10
		2021	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**
		57 ,597 −	51 ,599 −	,159 −50	,482 −42	,178 −31

من **عمل الباحث** – بيانات الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك .

حيث نستنتج من الجدولين رقمى (27)، (28) إرتفاع الرصيد السلبى للميزان التجارى المصرى.

6-7-2 قياس صادرات المناطق الحرة الى داخل البلاد بإعتبارها من ضمن الواردات الاجمالية

اعتماد المناطق الحرة فى تحقيق أرباحها على بيع منتجاتها بالسوق المحلى، حيث بالمقارنة بين صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد (جذب

عملات صعبة من الخارج) ، وصادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى (تعتبر واردات الى داخل مصر) ، كما فى الجدولين رقمى (29) ، (30) ، نجد أن :

جدول رقم (29) صادرات السلع من المناطق الحرة الى الخارج (مليون $) 2010: 2021 .

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3635 ,0	7487 ,0	2864 ,0	3836 ,0	,0 3585	2521 ,0	2641 ,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
3250 ,0	5936 ,0	5576 ,0	4436 ,0	6498 ,0		

من **عمل الباحث** مستقاة من الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك المصرية .

جدول رقم (30) صادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى (صادرات للداخل تعتبر واردات الى داخل مصر) (مليون $) من 2010 الى 2021

2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3296 ,0	6165 ,0	6583 ,0	4460 ,0	,0 4482	,0 3376	2780 ,0
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**		
3187 ,0	4103 ,0	3829 ,0	3288 ,0	2592 ,0		

من **عمل الباحث** مستقاة من الادارة المركزية للإحصاء – مصلحة الجمارك المصرية .

حيث من الجدولين رقمى (29) ، (30) نجد أنه خلال فترة الدراسة : بلغ إجمالى حجم صادرات المناطق الحرة الى الخارج 265, 52 مليار $ ، بينما بلغ إجمالى حجم صادراتها الى السوق المحلى 141, 48 مليار $ ، أى أن الفارق لم يتجاوز 141, 4 مليار $ ، ويشارك الباحث باحثون آخرون فى هذا الاستنتاج ، من حيث أنه من المفترض ان يكون للمناطق الحرة دور واضح وجلى في زيادة الصادرات ، وأنه لما كان الهدف من وراء معاملة المناطق الحرة في مصر– العامة والخاصة – معاملة تمييزية مختلفة عن باقي أجزاء الدولة ، هو إزالة المعوقات التي قد تعترض سبيل المستثمرين، وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيعها ثم إعادة تصديرها مرة أخرى، الأمر الذي من المفترض أن يؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية وزيادة الصادرات، ومن ثم يسهم في علاج العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ويساهم فى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ، بيد أن نسبة كبيرة من تلك الصادرات قد استهدفت السوق المحلي وليس الأسواق الخارجية، نظراً لسهولة واتساع السوق من ناحية، ولعدم الإلمام الكافي بالأسواق الخارجية، ولضعف القدرة على المنافسة من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي أثر على المنتجات المحلية، حيث عرضها لخطر المنافسة غير المتكافئة مع منتجات المناطق الحرة مما يعني أن أحد أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها المناطق الحرة لم يتحقق (مرعى – 2022) .

7– النتائج والتوصيات :

7–1 النتائج :

7-1-1 وجود عجز مزمن فى الميزان التجارى المصرى ، وأن المناطق الحرة لم تؤد الدور المأمول منها فى علاج هذا العجز من خلال زيادة الصادرات الى الخارج .

7-1-2 أنه بالرغم من ضآلة دور المناطق الحرة فى مصر فى التأثير على الميزان التجارى تأثيرا إيجابياً ، الا أن هناك من المناطق الحرة مناطق قد أثبتت كفاءتها كمناطق لترقية معدل الصادرات المصرية ، ومن ثم المساهمة فى تقليل الفجوة فى صافى ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات ، ومن هذه المناطق المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية ، وخلص الباحث بشأنها الى مايلى:

7-1-2-1 أن المنطقة الحرة بالاسكندرية تمثل المنطقة الأعلى من حيث جلب وارداتها من مستلزمات الإنتاج من داخل البلاد ، حيث أنه بقياس نسبة صادرات السلع من السوق المحلى الى المنطقة الحرة بالاسكندرية الى إجمالى صادرات السلع من السوق المحلى الى المناطق الحرة خلال فترة الدراسة ، لاحظ الباحث إرتفاع نسبة مساهمة هذه المنطقة قياساً على إجمالى صادرات جميع المناطق حيث وصلت – على سبيل المثال – فى أعوام 2012 ، 2014، 2015 الى نسب 85,0 % ، 93,0 % ،87,0 % على التوالى ، وهذا مما يدلل على فاعلية مشاركة المنطقة الحرة بالاسكندرية فى توازن الميزان التجارى.

7-1-2-2 أن المنطقة الحرة بالاسكندرية تمثل المنطقة الأعلى من حيث حجم صادراتها الى خارج البلاد ، حيث أنه بقياس نسبة صادراتها للسلع الى إجمالى صادرات السلع من المناطق الحرة الى الخارج ، خلال فترة الدراسة ، لاحظ الباحث إرتفاع نسبة مساهمة هذه المنطقة قياساً على إجمالى صادرات جميع المناطق ، حيث وصلت – على سبيل المثال – فى أعوام 2012 ، 2013، 2014 ، 2015 ، 2017 الى نسب 58,0 % ، 46,0 % ،54,0 % ،47,5

% ، 54,5 % على التوالى ، وهذا مما يدلل على فاعلية مشاركة المنطقة الحرة بالاسكندرية فى توازن الميزان التجارى، كما يتوافق مع نص المادة 11 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 المنفذة لقانون الإستثمار رقم 72 لسن 2017 والتى تشترط أن يقوم المشروع بتصدير مالا يقل عن 50 % من صادراته الى الخارج .

7-1-2-3 أن المنطقة الحرة بالاسكندرية تمثل المنطقة الأعلى من حيث حجم صادراتها الى داخل البلاد ، حيث أنه بقياس نسبة صادرات السلع من المنطقة الحرة بالاسكندرية الى السوق المحلى الى إجمالى صادرات السلع من المناطق الحرة الى الداخل ، خلال فترة الدراسة ، لاحظ الباحث إرتفاع نسبة مساهمة هذه المنطقة قياساً على إجمالى صادرات جميع المناطق ، حيث وصلت – على سبيل المثال – فى أعوام 2011 ، 2012 ، 2013، 2014 ، 2015 ، 2016 ، 2017 الى نسب 93,0 %،75,0 %، 95,0 %، 91,5 % ،89,5 % ، 89,0 % ، 84,0 % على التوالى ، وهذا مما يدلل على فاعلية مشاركة المنطقة الحرة بالاسكندرية فى توازن الميزان التجارى.

7-1-2-4 أن المنطقة الحرة بالاسكندرية تمثل المنطقة الأقل من حيث حجم وارداتها من خارج البلاد ، حيث أنه بقياس نسبة واردات السلع من خارج البلاد الى المنطقة الحرة بالاسكندرية الى إجمالى واردات السلع من خارج البلاد الى جميع المناطق الحرة خلال فترة الدراسة ، لاحظ الباحث إنخفاض نسبة واردات هذه المنطقة قياساً على إجمالى واردات بقية المناطق حيث بلغت– على سبيل المثال – فى أعوام 2014 ، 2016 ، 2018 ، 2019 ، 2021نسب 1,5

%،1,0 %، 0,0 %، 0,0 % ، 0,0 % ، على التوالى ، وهذا مما يدلل على فاعلية مشاركة المنطقة الحرة بالاسكندرية فى توازن الميزان التجارى.

7-1-2-5 أن المنطقة الحرة بالاسكندرية تمثل المنطقة الأعلى من حيث صافى تغطية صادراتها لوارداتها من والى الخارج ، حيث أنه بقياس صافى تغطية صادرات المنطقة الحرة بالاسكندرية لوارداتها من والى الخارج ، لاحظ الباحث إرتفاع هذه النسبة وأنها نسبة موجبة فى جميع سنوات فترة الدراسة عدا سنة 2010 ، بينما وجد الباحث أن صافى تغطية صادرات إجمالى باقى المناطق الحرة لوارداتها من والى الخارج جميعها بالسالب عدا عامى 2011 ، 2021 ، وهذا مما يدلل على وهذا يدلل على فاعلية مشاركة المنطقة الحرة بالاسكندرية فى توازن الميزان التجارى وضعف مشاركة باقى المناطق فى هذا التوازن.

7-1-3 أن الصادرات السلعية المصرية تشمل صادرات المناطق الحرة الكائنة على الأراضى المصرية ، ومن بين هذه الصادرات : صادرات المناطق الحرة الى السوق المحلى المصرى ، بينما هذه يعتبرها الباحث بمثابة واردات مصرية ، ومن ثم قام بخصم قيمة هذه الصادرات من قيمة الصادرات المصرية الى الخارج (خلال فترة الدراسة) ، وبإضافة قيمة تلك الصادرات – التى هى فى حقيقتها واردات الى الداخل – الى قيمة الواردات المصرية ، ومن ثم فقد أثبت الباحث أن قيمة الصادرات المصرية أصبحت أقل من قيمتها الحالية ، وأن قيمة الواردات أضحت أكبر من قيمتها الحالية ، وبالتالى أصبح صافى رصيد الميزان التجارى بعد الخصم والاضافة أقل مما هو معلن (إرتفاع الرصيد السلبى للميزان التجارى).

7-1- 4 اعتماد المناطق الحرة فى تحقيق أرباحها على بيع منتجاتها بالسوق المحلى، حيث قام الباحث بالمقارنة بين صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد (التى تؤدى الى جذب عملات صعبة من الخارج) ، وصادرات السلع من المناطق الحرة الى السوق المحلى (التى تعتبر واردات الى داخل مصر) ، خلال فترة الدراسة ، ومن ثم أثبت الباحث: أن إجمالى حجم صادرات المناطق الحرة الى الخارج بلغ 265, 52 مليار $ بينما بلغ إجمالى حجم صادرات تلك المناطق الى السوق المحلى 141, 48 مليار $ ، أى أن الصادرات للخارج تكاد تتساوى مع الصادرات الى داخل البلد (حيث لا يمثل الفارق سوى نسبة 7,9 %) ، ويشارك الباحث باحثون آخرون فى هذا الاستنتاج ، من حيث أنه من المفترض ان يكون للمناطق الحرة دور واضح وجلى في زيادة الصادرات ، وأنه لما كان الهدف من وراء معاملة المناطق الحرة في مصر– العامة والخاصة – معاملة تمييزية مختلفة عن باقي أجزاء الدولة طبقا لقانون الإستثمار رقم 72 لسنة 2017، هو إزالة المعوقات التي قد تعترض سبيل المستثمرين، وتسهيل عملية إستيراد السلع وتصنيعها ثم إعادة تصديرها مرة أخرى، الأمر الذي من المفترض أن يؤدي إلى خلق قيمة مضافة عالية بهدف زيادة الصادرات، ومن ثم الإسهام في علاج العجز المزمن فى ميزان المدفوعات والمساهمة بالتالى فى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ، بيد أن الباحث قد اثبت أن نسبة كبيرة من تلك الصادرات قد استهدفت السوق المحلي ولم تستهدف الأسواق الخارجية، وذلك نظراً لسهولة وإتساع السوق المحلى من ناحية، ولعدم القيام بالجهد التسويقى اللازم لفتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات المصرية ، وكذلك نظرا لضعف القدرة التنافسية من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي أثر على تنافسية المنتجات المحلية بالنسبة الى منتجات المناطق الحرة وهو ما يلقى

بظلاله على الأهداف التي أنشئت من أجلها المناطق الحرة (مرعى – 2022) .

7-1-5 إعتماد المناطق الحرة على إستيرادها للسلع والبضائع من السوق المحلى بشكل كبير، وهذا لا غضاضة فيه ، ولكن مالفت نظر الباحث هو أن من هذه السلع والبضائع مايدخل الى المنطقة الحرة من أجل الإصلاح والإعادة ، ويتم إحتسابها ضمن الصادرات المصرية ، بينما يعتبر هذا النوع من الصادرات بمثابة بوابة للتهريب .

7-1-6 وجود نسبة كبيرة من السلع والبضائع المصدرة من المناطق الحرة الى السوق المحلى سنويا وبمبالغ كبيرة تدخل تحت العديد من المسميات مثل السماح المؤقت والدروباك والإفراج المؤقت والإصلاح والإعادة والمخلفات والتخزين المؤقت فى المناطق الحرة ، والتى تحتاج الى الدقة فى الحساب والمطابقة على الواقع ، ومن ثم تمثل بوابة محتملة للتهريب الى داخل البلاد ، ولو اخذنا نظام السماح المؤقت – كمثال – فإنه فى بعض الأحيان قد يوجد ضمن الصادرات التى تتم تحت هذا النظام إختلاف واضح وجلىّ بين الخامات المستوردة وما تم إستخدامه بالفعل فى عملية التصنيع ، خاصة فيما يتعلق منها بالأقمشة والمنسوجات وتصنيع الملابس ، وذلك راجع الى عدم تفعيل الجزء الرقابي الأصيل وهو الجرد الفعلى ، بينما تكتفى المناطق الحرة الخاصة بالجرد الدفترى ، وهذا مخالف لنصوص القانون فى هذا الشأن.

7-1-7 تأثر الميزان التجارى بثورة يناير 2011 : حيث من تحليل الباحث لرصيد الميزان التجارى ، إتضح له ارتفاع العجز فى الميزان التجارى من 493, 3- مليار $ فى 2010 الى 825, 29- مليار $ فى 2011 ثم الى 670,

35- مليار $ فى 2012 ، وهذا ناشئ (فى جزء منه) عن الآثار السلبية لثورة يناير 2011 وما أعقبها من إضطرابات وهو ما ترك أثراً واضحا على الميزان التجارى المصرى ، وهناك باحثون آخرون يشاركون الباحث فيما توصل اليه فى هذا الشأن (أبادير – فهمى ، 2020) .

7-1-8 تأثر الصادرات المصرية ببعض المتغيرات والظروف الدولية ، والتى أدت الى تفاقم العجز فى صافى الميزان التجارى ، ففى عام 2014 / 2015 ، ارتفع العجز فى الميزان التجارى من 305, 34- مليار $ فى 2013 الى 096, 51- مليار $ فى 2014 ثم إرتفع الى 248, 49 – مليار $ فى 2015 ، ومن هذه المتغيرات والظروف الدولية التباطؤ فى نمو الاقتصاد العالمي و ضعف حركة التجارة الدولية ، وهناك من الدراسات مايؤيد ما توصل اليه الباحث فى هذا الشأن (حلمى – 2015) .

7-1-9 كان لتعويم سعر الصرف فى عام 2016 أثراً إيجابياً على الميزان التجارى ، حيث انخفض العجز من 248, 49- مليار $ فى 2015 الى 042, 35- مليار $ فى 2016، ثم انخفض الى 804, 24- مليار $ فى 2017 ، ويفسر الباحث ذلك بأن إنخفاض سعر صرف العملة المحلية أدى الى إنخفاض الأسعار النسبية للسلع المحلية ، الأمر الذى أدى الى إنخفاض اسعار صادراتها ، ومن ثم فقد إستنتج الباحث من الأرقام أن تعويم سعر العملة المحلية أدى الى خفض العجز فى الميزان التجارى ، ويشارك الباحث فى هذا الإستنتاج دراسات أخرى مثل دراسة (أبادير ، فهمى – 2020) ، ودراسة (كشك – 2017) .

7-1-10 وبناءاً على الإستنتاج السابق ، ترتب على تخفيض سعر الصرف فى عام 2016 إنخفاض حجم الواردات المصرية ، ذلك أن هيكل الواردات المصرية يتسم بعدم المرونة لأن هذه الواردات فى معظمها تتكون من السلع الأساسية كالغذاء والنفط ومستلزمات الإنتاج ، وهذا مما يجعل من إنخفاض حجم الواردات مؤثر ذى بال على عجز الميزان التجارى المصرى، ويشارك الباحث فى هذا الإستنتاج دارسون أخرون ، ومن ذلك دراسة (Fawaz-2021) .

7-1- 11 تأثر الميزان التجارى بجائحة كورونا عام 2019 وما بعدها ، حيث ارتفع العجز من : 24- ,804 مليار $ ، 34- ,276 مليار $ فى عامى 2017 ، 2018 على التوالى ، الى : 42- ,501 مليار $ ، 45- ,019 مليار $ ، 52- ,414 مليار $ فى أعوام 2019 ، 2020 ، 2021 على التوالى ، ذلك أن تداعيات أزمة كورونا استمرت منذ عام 2019 حتى الشهور الأولى من عام 2021 ، خاصةً وأن معظم الدول المتضررة صحياً من تلك الأزمة تعد من أهم شركاء مصر التجاريين ، ومن هؤلاء الشركاء : دول الاتحاد الاوربى و بعض الدول الآسيوية ، وهى دول تستحوذ على نسبة عالية من الصادرات المصرية .

7-1-12 إعتماد المناطق الحرة فى تحقيق أرباحها على بيع منتجاتها بالسوق المحلى، حيث يؤدى ذلك الى تناقص رصيد العملات الصعبة ، ومن ثم إنخفاض الإحتياطى النقدى.

7-2 التوصيات :

1-2-7 يجب العمل بجدية من أجل علاج العجز المزمن فى الميزان التجارى المصرى ، حيث يجب ، من جهة ، زيادة انتاج السلع التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، خاصة سلع الاحلال محل الواردات ، ثم فى مرحلة تالية زيادة حجم السلع الموجهة للتصدير .

2-2-7 يجب العمل على ترشيد الواردات من الخارج بقدر الإمكان ، لأن زيادة الواردات تمثل تحدياً كبيراً أمام تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات .

3-2-7 ينبغى العمل على تعديل الوضع الحالى للمناطق الحرة ، بحيث لا تكون ملاذاً للتهريب والفساد ، وذلك من أجل أن تؤدى الدور المأمول منها فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال وضع خطة قومية لهذه المناطق تستهدف زيادة الصادرات الى الخارج وليس الى الداخل .

4-2-7 ضرورة التزام الدولة عند إنشاء المناطق الحرة بتطبيق الإلتزامات الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات وتدابير الرسوم التعويضية على المناطق الحرة ، حيث يلزم القيام بتحليل المتطلبات الأكثر إلحاحا بالنسبة للشركات العاملة في المناطق الحرة ، لأنه في كثير من الأحيان يمكن اعتبار هذه المزايا من قبيل الإعانات المستترة المحظورة على هذه الشركات، مع توفير المعلومات حول كيفية تعديل الحكومة لشروط ومزايا برامج المناطق الحرة الخاصة حتى تتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، ومن ثم تغدو المناطق الحرة - على المدى الطويل – تمثل حافزاً للإستثمار والنمو الاقتصادى ، بحيث يتم تعويض – بل وتجاوز - التضحيات الضريبية والجمركية واللوجستية التي تضحى بها مصر من أجل إقامة وإستمرارية هذه المناطق ، ويشارك الباحث فى هذه التوصية بالذات دراسات أخرى تناولت معايير منظمة التجارة العالمية بخصوص المناطق الحرة مثل دراسة (Torres - 2007) .

5-2-7 مراجعة حساب صافى الميزان التجارى ، حيث أن الصادرات السلعية المصرية تشمل صادرات المناطق الحرة الكائنة على الأراضى المصرية ، ومن بين هذه الصادرات : صادرات المناطق الحرة الى الداخل ، بينما هذه تعتبر – فى حقيقة الأمر - بمثابة واردات مصرية .

6-2-7 يجب العمل على تقليل إعتماد المناطق الحرة فى تحقيق أرباحها على بيع منتجاتها بالسوق المحلى ، مع العمل على زيادة توجيه صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد ، وذلك من أجل زيادة الصادرات المصرية الى الأسواق الدولية ، ومن ثم جذب المزيد من العملات

الصعبة وزيادة الإحتياطى النقدى ، وذلك إستجابة لنص المادة 11 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 المنفذة لقانون الاستثمار رقم 72 لسن 2017 والتى تشترط أن يقوم المشروع بتصدير مالا يقل عن 50 % من صادراته الى الخارج .

7-2-7 ينبغى العمل على إزالة المعوقات التي قد تعترض سبيل المستثمرين داخل المناطق الحرة ، وتسهيل عملية إستيراد المواد الخام والسلع الوسيطة لتصنيعها ثم إعادة تصديرها مرة أخرى الى خارج البلاد ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق قيمة مضافة مرتفعة وزيادة معدل الصادرات، ومن ثم الإسهام في علاج العجز المزمن فى الميزان التجارى والمساهمة فى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي .

8-2-7 التركيز فى إنشاء المناطق الحرة على مناطق تجهيز الصادرات (المناطق الحرة الصناعية) التى تعتبر من أكثر أدوات السياسات الصناعية و التجارية فعاليةً ، حيث تقوم هذه المناطق بالجمع بين الأنشطة الصناعية والأنشطة االتجارية (وإن كانت المناطق الحرة الصناعية تتميز بإرتفاع تكاليفها الإستثمارية الثابتة فى بداية الأمر) ، حيث أن التركيز على مناطق تجهيز الصادرات قد تم بشكل فعّال في العديد من الدول الأخرى مثل أيرلندا وكوريا الجنوبية وجمهورية الصين وموريشيوس وناميبيا وتوغو ونيجيريا ، وبالتالى كان لتطبيق سياسة مناطق تجهيز الصادرات فى هذه البلاد دور كبير في تشجيع الشركات على الإنتاج من أجل التصدير وترسيخ تنافسيتها من داخل حدود المنطقة الحرة .

9-2-7 يجب توجيه المزيد من الدعم الى المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية ، حيث أثبت الباحث من هذه الدراسة أن هذه المنطقة قد أثبتت قدرتها على تغطية صادراتها لوارداتها (من / والى الخارج) بالمقارنة بتغطية صادرات جميع المناطق الحرة لوارداتها (من / والى الخارج) ، مع ضرورة إجراء الأبحاث الميدانية للوقوف على أسباب نجاح المنطقة الحرة بالإسكندرية ، والوقوف بالتالى على أسباب ومعوقات تدنى مستوى الأداء فى باقى المناطق الحرة التى تغطى الأراضى المصرية ، ومن ثم يتم إيجاد سبل العلاج الناجع لهذه الأسباب وتلك المعوقات ، حيث أثبت الباحث فى هذه الدراسة أن المنطقة الحرة بالاسكندرية تمثل المنطقة ذات النصيب الأوفر من حجم الواردات من السوق المحلى ، ثم القيام بتصنيعها أو إجراء عمليات تكميلية عليها وإعدادها للتصدير ، ومن ثم أضحت هى المنطقة الأوفر حظاً من بين باقى المناطق الحرة المصرية فى التصدير الى الخارج .

10-2-7 وضع ضوابط رقابية تتعامل مع الواقع الفعلى فيما يتصل بقيام بعض مشروعات المناطق الحرة الخاصة بالتحايل على بعض الحوافز التى وردت فى قانون الإستثمار ، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحايل على الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 المنفذة لقانون الاستثمار رقم 72 لسن 2017 ، حيث تتحايل بعض المشروعات على الإعفاء الضريبى بالقيام بتغيير النشاط أو تغيير الشكل القانونى للشركة قبيل إنتهاء فترة هذا الإعفاء.

11-2-7 يجب وضع ضوابط رقابية تتعامل مع قيام بعض مشروعات المناطق الحرة الخاصة بالتحايل على بعض الحوافز التى وردت فى قانون الإستثمار م 105 ، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحايل على الإعفاءات الجمركية ، حيث تتحايل بعض المشروعات على الإعفاء الجمركى الذى يشترط بيع خطوط الانتاج المستوردة والمعدات الى مشروع آخر يتمتع بذات الإعفاء ، ويتم البيع لمشروعات أخرى خارج النشاط الوارد بصدده الإعفاء بمستندات غير حقيقية .

12-2-7 استبدال المناطق الحرة الخاصة المتناثرة داخل البلاد وإدخالها ضمن إطار موحد مع المناطق الحرة العامة فى مناطق محاطة بأسوار مزودة بالحراسة وخاضعة لإشراف ورقابة الجمارك، نظراً لتزايد عمليات التهريب الى داخل البلاد من هذه المناطق ، وإلغاء إشتراط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على الإحالة الى المحاكمة طالما أن الأمر سينتهى فى نهاية المطاف الى النيابة العامة الأمينة على الدعوى الجنائية ، وهذا يتواءم مع شروط م 76 /1 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 المنفذة لقانون الاستثمار رقم 72 لسن 2017 والتى حددت شروط الموافقة على إنشاء المناطق الحرة الخاصة الجديدة بمايلى: ألا يوجد موقع ملائم للمشروع فى المناطق الحرة العامة ، وان تقام بعيدا عن المناطق السكنية ، وأن يتخذ المشروع شكل شركة مساهمة أو ذات مسئولية محدودة ، وألا يقل رأسمالها عن 10 مليون $ ولا تقل تكلفته الاستثمارية عن 20 مليون $ ، وألا تقل نسبة المكون المحلى عن 30 % والا تقل نسبة صادراته للخارج عن 80 %.

13-2-7 تعديل بعض مواد قانون الاستثمار الحالي ولائحته التنفيذية ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

1-13-2-7 تعديل م 94 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 ، والتى تنص على جواز السماح بنقل وتخزين السلع بين المشروعات من المنطقة الحرة

الى داخل البلاد او الى منطقة حرة أخرى بموافقة المدير المختص ، حيث تفتح باباً محتملا للتهريب .

7-2-13-2 تعديل م 96 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 ، والتى تنص على عدم خضوع البضائع والسلع لأى قيد زمنى من حيث مدة بقائها فى المنطقة الحرة ، ومن أهمها المواد الخام المستوردة من أجل التصنيع وإعادة التصدير ، حيث يستلزم الأمر ضرورة تحديد المدة التي ينبغى أن تبقي فيها المواد الخام داخل مخازن المنطقة الحرة ، مع تحديد حصة محددة من هذه المواد لكل مشروع حسب طاقته الإنتاجية .

7-2-13-3 تعديل المادة 87 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 المنفذة للقانون رقم 72 لسن 2017 والتى تجيز نقل الآلات والمعدات والأجهزة ومعدات النقل المفرج عنها برسم المنطقة الحرة الى أى ميناء بحرى اذا كانت طبيعة النشاط تقتضى ذلك ، حيث تفتح هذه المادة باب التهريب على مصراعيه .

7-2-13-4 تعديل المادة 95 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 والتى تتعلق بالنقص أو الفقد أو التغيير فى السلع والبضائع إلا اذا كانت طبيعة الصنف تقتضى ذلك ، حيث أن فقرة (أو الفقد أو التغيير فى السلع والبضائع إلا اذا كانت طبيعة الصنف تقتضى ذلك) تفتح الباب على مصراعيه أمام التهريب من خلال الفقد أو التغيير أو طبيعة الصنف .

7-2-13-5 تعديل المادة رقم 100 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 المتعلقة بالسماح بإدخال السلع والبضائع والأجهزة من داخل البلاد الى المنطقة الحرة بغرض الاصلاح والإعادة والعمليات التكميلية ، من حيث ضرورة وضع الضوابط التى تضمن إعادة السلع بعد إصلاحها أو إجراء عمليات تكميلية عليها ، حيث تتمثل المشكلة فى إجازة تقديم طلب من صاحب الشأن بالسماح له بإرجاء الإصلاح ومن ثم إعادة تلك السلع الى داخل البلاد على حالتها التى جاءت بها ، وهو مايفتح باباً للتهريب.

7-2-14 تغيير نمط إعتماد المناطق الحرة فى تحقيق أرباحها عن طريق بيع منتجاتها بالسوق المحلى، والتركيز على صادرات السلع من المناطق الحرة الى خارج البلاد ، لأن التصدير الى الخارج هو الذى يترتب عليه جلب العملات الصعبة وتوازن ميزان التجارة ، وقد حسمت المادة 12 من اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 الموضوع بإشتراط كون المشروعات التى تتمتع بمزايا الاستثمار قد بدأت الانتاج أو زاولت النشاط ، وان تقوم المشروعات العاملة فى المناطق الحرة العامة بتصدير 50 % من إنتاجها الى الخارج ، بينما تشترط

المادة (76) من اللائحة التنفيذية على المشروعات فى المناطق الحرة الخاصة أن تقوم بتصدير 80 % من إنتاجها الى الخارج ، وألا تقل نسبة المكوّن المحلى الداخل فى تصنيع السلعة المصدرة عن 30 % .

8- المراجع :

8-1 المراجع العربية :

- أبادير ، عطا الله أبو سيف ، فهمي ، رشا حسن (2020) - تحرير سوق الصرف الأجنبي وإنعكاساته على برنامج الاصلاح الاقتصادي – المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان – المجلد الرابع والثلاثون العدد الأول مارس – 2020 .
- أحمد ، ايمان محمد (2005) – المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة فى مصر – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد 13 العدد 2 ديسمبر 2005 .
- اسماعيل، هبة الله محمد أحمد (2021) ، أثر الأداء اللوجستي علي تنمية الصادرات في الدول النامية - المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 35 - العدد 1 كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان - 2021 .
- الادارة المركزية للإحصاء - مصلحة الجمارك المصرية (2010 -2021).
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- مصر فى أرقام (2021) .
- الدبسى ، محمد عوض (2006) – المناطق الحرة الصناعية أداة لتنمية الصادرات – مع التطبيق على تجربة جمهورية مصر العربية - رسالة ماجستير – كلية التجارة – جامعة المنصورة .
- قانون الإستثمار رقم 72 لسنة 2017 .
- القصاص , جلال جويده (2018) ، النظم الجمركية فى ظل اتفاقيات التجارة الدولية فى مصر ودول مجلس التعاون الخليجى مع رؤية مقترحة لضريبة العشور الاسلامية – دار التعليم الجامعى.

- اللائحة التنفيذية رقم 1625 لسنة 2002 المنفذة لقانون المناطق الاقتصادية المعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 97 لسنة 2021 .
- اللائحة التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 المنفذة لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017.
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – 2019 (كتاب) .
- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - 2021 (موقع).
- حلمى ، أمنيه (2015) – تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري - المركز المصرى للدراسات الاقتصادية 14 – (ECES) ديسمبر 2015 .
- بيانات البنك الدولى للانشاء والتعمير ، 2010 - 2020 .
- راتب ، إجلال – وآخرون (1996) ، دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات ، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم 104، 1996
- عاشور ، سميرة (2020) ، نشأة وتطور فكرة المناطق الحرة - دراسة ميدانية فى مدينة بورسعيد – مجلة كلية الآداب – جامعة بورسعيد – العدد 15 يناير 2020 .
- عالوي ، لحسن - بونقاب ، مختار ، (2016) ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الإقتصادي - دراسة حالة تجربة الامارات - الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير- جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي - الجزائر، 2016 .
- فواز ، محمود احمد (2021) ، التأثير الاقتصادى لأزمة جائحة كورونا على اختلالات الميزان التجارى المصرى- المجلة العلمية لجامعة الدلتا.
- كشك ، مريم عبد الواحد (2017) ، تخفيض سعر الصرف وأثره علي الميزان التجاري المصري – المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر – العدد 17 – يناير 2017

- مداحي، محمد - أوسرير ، منور (2020) ، إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا , مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف - مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا – مج 16 عدد 24 عام 2020 .
- مرعى ، إيمان (2022) - المناطق الحرة في مصر، قراءة نقدية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - 12 سبتمبر 2022 .
- وزارة الاقتصاد ، دولة الامارات العربية (موقع) - 2021
- وزارة التخطيط المصرية – (موقع)- 2021.

2-8 المراجع الأجنبية :

- Aggarwal, Aradhna (2010) , Economic impacts of SEZs, Theoretical approaches and analysis of newly notified SEZs in India ، Department of Business Economics, University of Delhi, India ,2010
- Angko, William, (2014) Analysis of the Performance of Export Processing Zones in Ghana, Journal of Business Administration and Education, ISSN 2201-2958 Volume 5, 2014.
- Asgharizadeh, Ezzatollah – Ajalli, Mehdi (2015)- Momeni Mansoor: Comparison of Economic Performance of Three Trade Free Zones in Iran, Tehran, Iran,) Chabahar, Kish, Gheshm (European Journal of Economics and Business Studies, Volume 1, Issue 3 , September-December 2015.
- Cirera, Xavier & Lakshman, Rajith W. D.,(2017)The impact of export processing zones on employment, wages, and labour conditions in developing countries: systematic review - Journal of Development Effectiveness, 2017 https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6183862/

- Cling , Jean-Pierre - Letilly , Gaëlle (2001) , Export Processsing Zones : A threatened instrument for global economy insertion ? - Document de travail et Université de Paris – Sorbonne , Novembre , 2001 .
- Fawaz, Mahmoud Ahmed, (2021) ,The economic impact of the Corona pandemic crisis on the Egyptian trade balance imbalance ,Delta University ,Scientific Journal, 2021.
- Nazarczuk, Jarosław Michał, Umiński, Stanisław (2018)The Impact of special economic zones on export behavior, evidence from Polish firm -Level data, E+M,2018.
- Paulino , Jeannette , & Others (2015) , Qualified Industrial Zones in Egypt , Opportunities for Export Diversification , USAID, 2015.
- Regusci, Lydia Cazaban, (2020) Free Zones: Exports of goods, Uruguay Investment and Export Promotion Agency, 2020.
- Torres, Rau´l A.,(2007) Free Zones and the World Trade Organization Agreement on Subsidies and Countervailing Measures, Global Trade and Customs Journal, Kluwer Law International, London, United Kingdom, 2007.
- Turkish Ministry of Trade - Specialized Free Zones - 2022 -https://www.trade.gov.tr/free-zones/specialized-free-zones ,
- Windhoek, Katutura, (2000_) , Export Processing Zones in Namibia, Taking A Closer Look, ISBN, Namibia, 2000.
- Winner,L. E. (1993) The Relationship of the Current Account Balance and the Budget Balance , The American Economist ,Vol. 37, No. 2 ,1993.

- World Free Zones Organization, Egypt Free zones,2021